

الأدب والأفعال المتعلقة بشعر الإنسان

إعداد الدكتور

محمود عبد الرحمن محمد صديق

أستاذ الفقه المقارن المساعد

بكلية الشريعة والقانون بأسبوط

1870

1871

1872

1873

1874

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لخالق هذا الكون من العدم، الأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم.
والصلاة والسلام على خير خلق الله، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أما بعد ،،

فقد كرم الله سبحانه وتعالى الإنسان وفضله، واستخلفه في الحياة الدنيا، ولما كان له هذه الأفضلية وهذا التكريم والاستخلاف فقد أولته الشريعة الإسلامية عناية خاصة، ليس من الجانب الروحي فقط وإنما من الجانب البدني أيضاً، فهي هو الشرع الحنيف يكرم الإنسان ويحافظ عليه ويحميه ليعيش فرداً سوياً صالحاً، يفيد ويستفيد، وكيف لا يكون كذلك، والله تعالى نعه بالتكريم في أكثر من آية، قال تعالى: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ"^(١)، وقال عز وجل: "وَصَدَرَكُمُ فَأَخْسَنَ صُورَكُمْ"^(٢). وقال سبحانه "لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ"^(٣).

ولما كان الإنسان مكرماً كله - في جانبه الروحي والبدني - أيضاً فقد تكونت عندي فكرة وجدتها جديرة بالدراسة وهي تخص عضواً من الجانب البدني للإنسان، هذا العضو هو (الشعر) وكيف أولاه الشارع

(١) سورة الإسراء: الآية ٧٠.

(٢) سورة التكاوين: الآية ٣.

(٣) سورة التين: الآية ٤.

الحكيم عنايته، ولذا عنونت لهذه الدراسة بالعنوان التالي (الآداب والأفعال المتعلقة بشعر الإنسان)^(١).

وسنتناول هذه الجزئية بالبحث والدراسة وهي تشتمل على ثلاثة فصول وخاتمة:

تحدثت في الفصل الأول: عن الشعر من حيث التعريف به، ومسمياته، وأقسامه باعتبار خلقه ومن حيث تأثيره بدورة الحياة، وأهميته بالنسبة للمخلوقات كلها، ووظائفه التي يقوم بها، وحكمه من حيث طهارته، ثم عناية الإسلام واهتمامه بالشعر، ويشتمل هذا الفصل على مبحثين.

وفي الفصل الثاني: ذكرت ما يقع على الشعر من أفعال، وبيان حكمها، كالحلق (أي حلق شعر الرأس وحلق اللحية، والشارب، والحاجب، والعانة، وحلق بقية شعر الجسم) وكالوصل "أي وصل شعر الرأس وأنواعه، وحكم تركيب الباروكة، والرموش الصناعية، وحكم غرس الشعر" وكالنمص (أي نمص شعر الوجه، ونتف الحاجب أو حده) وكالاختضاب أي الصبغ وأنواعه، وما يتعلق بالأصبغة الكيماوية الحديثة وأثرها على الجلد، وقد اشتمل على عدة مباحث.

وفي الفصل الثالث: تعرضت للأحكام الفقهية المتعلقة بالنظر إلى شعر المرأة وشعر العانة، والنظر إلى بقية شعر الجسم، وكذلك حكم مس شعر المرأة والضرورة التي تبيح مسه، ثم تحدثت عن إنبات الشعر وأثره في إنبات البلوغ، وجعلت هذا الفصل في عدة مباحث. ثم ختمت البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج.

(١) الأحكام المتعلقة بالشعر في أبواب الفقه المختلفة جعلته في بحث مستقل بعنوان (الأحكام المتعلقة بالشعر في الأبواب الفقهية)

الفصل الأول

تعريف الشعر، وأقسامه، ومدى طهارته

والعناية به

نتناول في هذا الفصل: تعريف الشعر، ومسمياته، وأقسامه وأهميته. ومدى طهارة الشعر، وحث الإسلام على العناية به، وذلك في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول

تعريف الشعر، ومسمياته، وأقسامه

وأهميته ووظائفه

أولاً: تعريف الشعر ومسمياته:

الشعر (بفتح فسكون، أو بفتحيتين)، جمعه أشعار، وشعور وشعار، كجبل وجبال، والواحدة شعرة^(١).

وهو نبتة الجسم مما ليس بصوف ولا وبر^(٢).

ويقابل الشعر الريش في الطيور، والحراشيف في الزواحف، والقشور في الأسماك^(٣)... الخ.

(١) تاج العروس: مادة (شعر)، معجم مقاييس اللغة: مادة (شعر).

(٢) أساس البلاغة: الزمخشري ص ٢٣٥.

(٣) المصباح المنير: مادة (شعر) مختار الصحاح: مادة (شعر) المعجم الوسيط ١/ ٤٨٤.

المسميات الخاصة للشعر:

للشعر مسميات خاصة جمعها الثعالبي^(١) فقال:

الشعر للإنسان وغيره، والوبر للإبل والسباع، والصوف للغنم، والعفاء للحمير، والهلب للخنزير.

والعقيقة: الشعر الذي يولد به الإنسان.

والفروة: شعر معظم الرأس.

والناصية: شعر مؤخر الرأس.

والذؤابة: شعر مؤخر الرأس.

والغفر: الشعر الناعم.

والفرع: شعر رأس المرأة.

والغديرة: شعر ذوائبها.

والدبب: شعر وجهها.

والوفرة: ما بلغ شحمة الأذن من الشعر.

واللمة: ما ألم بالمنكب من الشعر.

والطرّة: ما غشى الجبهة من الشعر.

والجمّة والغفرة: ما غطى الرأس من الشعر.

(١) الثعالبي: هو عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور النيسابوري (ت ٤٣٠هـ—)

من أئمة اللغة، كان يخطط جلود الثعالب، فنسب إلى صنعته، من مؤلفاته: فقه اللغة وسر

العربية، وسحر البلاغة، انظر: الأعلام ١٦٣/٢، شذرات الذهب ١٥١/٥.

والهُدْب: شعر أشفار العين.

والشارب: شعر الشفة العليا.

والعنفة: شعر الشفة السفلى.

والمسربة: شعر الصدر.

والزُّبب: شعر بدن الرجل، ويقال: بل هو كثرة الشعر في الأذنين.

والغُسن: شعر الناصية.

والعذرة: الشعر يقبض عليه الراكب عند ركوبه.

والعرف: شعر عنق الفرس.

والعثنون: شعرات تحت حنك المعز.

وزُبرة الأسد: شعر قفاه.

ويقال: شعر جُفال إذا كان كثيراً، ووحْفُ إذا كان متصلاً، وكَثُ إذا كان كثيفاً مجتمعاً، ومنسدر إذا كان منبسطاً، وسَبَطُ إذا كان مسترسلاً، ورجلُ إذا كان غير جعد ولا سبط، وقَطَطُ إذا كان شديد الجعودة، وسُخَامُ إذا كان حسناً ليناً^(١).

(١) فقه اللغة وسر العربية: الثعالبي ص ٩٢ - ٩٤ بتصرف.

ثانياً: أقسام الشعر:

(أ) أقسامه باعتبار خلقته:

الشعر بالنظر إلى أصل خلقته قسماً:

قسم ظاهر، وقسم خفي.

أولاً: القسم الظاهر (القسم الهوائي) من الشعر:

وهو هذا النوع الحر من الشعر الذي يرتفع عن الجلد، ويطلق عليه

القسم الهوائي .

جاء في الموسوعة الطبية المصورة: (إن هذا القسم، يتكون من خلايا متينة، تحوي بروتينا يسمى (القرانين أو القرنين)، ويتصل كل جريب (خصلة) بعضلة صغيرة، تتقلص فتؤدي إلى رفع الشعر.. ويشكل انتصاب الشعر طبقة من الهواء حول الجلد، تعزل الجسم عن مستوى الحرارة المتدنى في الخارج) ^(١).

ثانياً: القسم الخفي من الشعر (جذر الشعرة):

جذر الشعرة، تكون مخفية تماماً تحت الجلد، ومن هذه البصلة الموجودة داخل الأدمة تنبت الشعرة، وتتغذى بالدم والأعصاب، وتنمو، ومنها يكون الشعر حياً ^(٢).

(١) الموسوعة الطبية المصورة: تأليف مجموعة من أشهر أساتذة الطب ١/ ١٧٣٧.

(٢) المرجع السابق ١/ ١٧٣٨.

(ب) أقسامه من حيث تأثيره بدورة الحياة^(١):

تمر الشعرة بدورة حياة نظمها الخالق سبحانه وتعالى، فهي تتطور كتطور صاحبها، فهي جزء منه.

وعملية تطورها يمر بمراحل أو أقسام:

فهي تبدأ من شعرة جنينية، ثم إلى شعرة طفلة، ثم إلى شعرة شابة، وتنتهي إلى شعرة هزيمة، لا تلبث أن تزول لتحل محلها شعرة أخرى.

وللشعرة عمر يختلف بحسب مكان وجودها، فدورة حياة شعرة الرأس تستغرق مدتها من ١٤ حتى ٢٢ شهراً، ودورة شعرة الذقن تستغرق من ٦ إلى ١٠ أشهر ودورة شعرة الجفون خمسة أشهر. ونمو شعر الرأس والذقن أسرع من غيره من شعور الجسم، ونمو شعر النساء أسرع من نمو شعر الرجال.

والشعر من حيث تأثيره بالغدد الموجودة في الجسم قسمان:

الأول: قسم يتأثر بالغدد الصماء، ويشمل شعر الإبطين والحية والعانة والشاربين.

الثاني: قسم لا يتأثر بهذه الغدد، ويشمل شعر الحواجب وبعض شعر الأطراف^(٢).

ثالثاً: أهمية الشعر ووظائفه:

للشعر أهمية عظمى بالنسبة للمخلوقات كلها وليس الإنسان وحده، وكيف لا يكون كذلك وهو خلق من خلق الله سبحانه وتعالى، وهو سبحانه

(١) الأمراض الجلدية ص ٦١، الموسوعة الطبية الميسرة ١٠ / ١٧٦٤.

(٢) المرجعين السابقين.

لم يخلق شيئاً عبثاً - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً^(١).

والشعر بالنسبة للإنسان يعد من أهم مميزات الجلد، وإذا ما نظرنا إليه نجده يغطي مساحة كبيرة من الجسم، مثل شعر الرأس والأهداب، والذقن والشارب والإبطين والعانة، والأجزاء الأخرى التي تغطي الجلد.

والشعر نظراً لأهميته فإن له وظائف متعددة يمكن تلخيصها فيما

يلي:

١- وقاية الجسم من الحرارة: ثبت علمياً أن الشعر يحمي جلد الإنسان من الحرارة، فهو ينظم درجة حرارة الجسم، فهو يحمي الجسم من الحرارة عن طريق إفراز العرق وتبخره في فصل الصيف، كما أنه يساعد على حمايته من البرودة عن طريق حفظ حرارته في فصل الشتاء^(٢).

٢- وقاية الجلد وحمايته من العوامل والمؤثرات الخارجية: الشعر يقي الجسم ويحميه من أي عامل خارجي قد يضر به، وبيان ذلك فيما يلي:

لو نظرنا إلى شعر الرأس وجدناه يخفف كثيراً من تلطم الصدمات التي قد تلحق بالرأس، وشعر الأهداب (الرموش) يمنع الأشياء الغريبة من الدخول في العين، فهو يحميها من الأذى، وشعر الحاجبين يحمي العينين - أيضاً - فهو يمنع وصول العرق المتصبب من الجبهة إلى العين، والشعر النابت في فتحتي الأنف يقي الرئتين ويحميها من دخول الغبار والأتربة، وشعر الإبطين والعانة يحمي الجلد من الاحتكاك المؤدي إلى

(١) الموسوعة الطبية الميسرة ١٠/ ١٧٦٣.

(٢) التبيان في أقسام القرآن: لابن القيم ص ٣١٢.

الالتهابات، هذا إذا لم يكثر، فإذا كثر وجب إزالته لأنه يصبح مصدراً للروائح الكريهة، وإزالته مما حث عليه الإسلام كما سيأتي.

٣- تظهر أهمية الشعر - أيضاً - في الغريزة الجنسية لما يحمله من غدد عرقية ذات إفرازات معينة لها رائحة خاصة ومميزة تساعد في الغريزة الجنسية.

٤- الشعر مظهر من مظاهر الجمال، فهو يزيد المرء جمالاً، فشعر الرأس وبقاؤه يزيد المرء جمالاً، وشعر الرموش يزيد العينين رونقاً وجمالاً، والشعور الطويلة زينة النساء، كما أن اللحي زينة للرجال.

٥- تظهر أهمية الشعر في اهتمام الشارع به، حيث خصه بكثير من الأحكام الفقهية في الصلاة والحج، والموت، وبلغ اهتمامه به عندما قرر العقاب لمن يعتدي عليه، كما سيأتي.

المبحث الثاني

طهارة الشعر، والعناية به

الشعر خلقه الله تعالى وخص به الإنسان والحيوان، فهل هو طاهر في ذاته أم نجس، وهل أمرنا الإسلام بالعناية والاهتمام به باعتباره عضواً من أعضاء الإنسان.

هذا ما سنتناوله في هذا المبحث وذلك في مطلبين:

المطلب الأول:

حكم الشعر من حيث طهارته ونجاسته.

المطلب الثاني:

حث الإسلام على العناية بالشعر.

المطلب الأول

حكم الشعر من حيث طهارته ونجاسته

عن حكم طهارة الشعر ونجاسته نتناول شعر الإنسان، ونعقبه بشعر الحيوان المأكول لحمه وغير المأكول لحمه.

أولاً: حكم شعر الإنسان:

شعر الإنسان طاهر، سواء كان موصولاً أم مفصولاً، في الحياة وبعد الممات. ويستثنى من الطهارة الشعر المبتوف، فهو نجس لوجود الدسومة فيه، ولأنه جزء من اللحم لم يستكمل شعراً.

والى هذا القول ذهب الحنفية، والمالكية، والحنابلة والصحيح في مذهب الشافعية^(١).

وذهب بعض علماء الشافعية إلى القول بنجاسة الشعر.

وهو قول غير صحيح لا يلتفت إليه، وتعليقه: أنه متصل اتصال خلقة فينجس بالموت كالأعضاء، وهذا القول ينصرف إلى شعر الميت من الحيوان إن صح بخلاف شعر الإنسان^(٢).

والجمهور الأعظم من الشافعية قالوا بالطهارة مطلقاً، يقول ابن حجر في هذا الصدد: (لا يلتفت إلى ما وقع في كثير من كتب الشافعية مما

(١) بدائع الصنائع ١/ ٦١، حاشية ابن عابدين ١/ ١٣٧، حاشية الدسوقي

١/ ٤٩، البيان للعمرائي ١/ ٤٢٤، مغني المحتاج ١/ ٨١، المجموع شرح المذهب

١/ ٢٣٠، المغني ١/ ٦٧.

(٢) المجموع شرح المذهب ١/ ٢٣٠، المذهب ١/ ١٦١.

يخالف القول بالطهارة، فقد استقر القول من أئمتهم على الطهارة^(١). ويقول الشوكاني (وذهب جماعة من الشافعية إلى أن الشعر نجس.. وأحاديث الباب ترد عليهم)^(٢).

الدليل على طهارة شعر الإنسان:

طهارة شعر الإنسان الحي: استدل الجمهور على طهارة شعر الإنسان الحي بما يلي:

١- عن أنس بن مالك - رضي الله عنه قال: لما رمى النبي صلى الله عليه وسلم الجمرة، ونحر نسكه، وحلق ناول الحائق شقه الأيمن فحلقه، ثم دعا أبا طلحة، فقال " أقسمه بين الناس"^(٣).

٢- عن جعفر بن عبد الله بن الحكم: أن خالد بن الوليد فقد قلنسوة له يوم اليرموك، فقال: اطلبوها، فلم يجدوها، وقال: اطلبوها، فوجدوها فإذا هي قلنسوة خلقة، فقال خالد: (اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلق رأسه، فابتدر الناس جوانب شعره، فسبقتهم إلى ناصيته فجعلتها في هذه القلنسوة، فلم اشهد قتالاً، وهي معي إلا رزقت النصر)^(٤).

٣- ثبت أن معاوية - رضي الله عنه - (أوصى أن يجعل نصيبه منه (أي من شعر رسول الله المخلوق) في فيه إذا مات)^(٥).

(١) فتح الباري ٣ / ١٥٢.

(٢) نيل الأوطار: الشوكاني ١ / ٤٨.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الحج، باب: بيان أن السنة يوم النحر أن يرمى ثم ينحر برقم ١٣٠٥.

(٤) رواه الطبراني، وأبو يعلى، انظر: مجمع الزوائد ٩ / ٣٤٩، وقال: رجاله رجال الصحيح.

(٥) المغني: لابن قدامة ١ / ٦٨.

في الأحاديث السابقة دليل واضح على طهارة شعر الإنسان، لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك، ولو كان نجساً لما ساغ هذا، ولما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتفريقه، فإذا قيل: إن هذا خاص بشعر الرسول صلى الله عليه وسلم فقط لا يقاس عليه غيره، قلنا: إن الخصوصيات لا تثبت إلا بدليل ولم يوجد فدل على طهارة شعر الإنسان مطلقاً^(١)، يقول الإمام الذهبي (يتعين على كل مسلم القطع بطهارة ذلك، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لما خلق رأسه، فرق شعره المطهر على أصحابه، إكراماً لهم بذلك، فوا لهفي على تقبيل شعرة منها)^(٢).

وأما الدليل على طهارة شعر الإنسان بعد موته فيما يلي:

روى حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيه وهو جنب، فحاد عنه فاغتسل ثم جاء، فقال: كنت جنباً، فقال: "إن المسلم لا ينجس"^(٣).

والحديث ينصرف إلى الحي والميت، يقول في نيل الأوطار (وهو - أي الحديث - عام في الحي والميت)^(٤).

ويقول ابن عباس - رضي الله عنهما: (المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً)^(٥).

(١) بدائع الصنائع ١/ ٦٥، المغني ١/ ٦٨، المجموع ١/ ٢٣١.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٤٦.

(٣) صحيح البخاري - كتاب الغسل: باب: عرق الجنب وإن المسلم لا ينجس برقم ٢٧٩،

صحيح مسلم - كتاب الحيض - باب الدليل على أن المسلم لا ينجس برقم ٣٧٢.

(٤) نيل الأوطار ١/ ٥٠.

(٥) المرجع السابق.

ويقول سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه: (لو كان نجساً ما مسته).

وقد حنط ابن عمر رضي الله عنهما (ابناً لسعيد بن زيد وحمله، وصلى عليه ولم يتوضأ) ^(١).

ثانياً: حكم شعر الحيوان:

الحيوان منه ما هو مأكول اللحم، ومنه غير مأكول اللحم.

وعن حكم شعره نفرق بين ما هو مأكول اللحم وغير مأكوله.

أ - حكم شعر الحيوان مأكول اللحم:

الحيوان مأكول اللحم كثير، وقد اتفق الفقهاء على أن شعره طاهر في الحياة وبعد الممات، سواء كان متصلاً به أم مفصلاً عنه ^(٢).

ويستدل على الطهارة بالإجماع على أن ما يُجزئ من الحيوان وهو حي فهو طاهر، فكذلك ما يؤخذ منه من شعره بعد الممات ^(٣).

ب- حكم شعر ما لا يؤكل لحمه:

ما لا يؤكل لحمه منه ما هو نجس العين كالخنزير، ومنه ما ليس نجس العين.

أما شعر الخنزير: فهو نجس، لأن الله تعالى وصف الخنزير بأنه

^(١) صحيح البخاري - كتاب الجنائز - باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسر ١/ ٤٢٢.

^(٢) بدائع الصنائع ١/ ٦٤، حاشية ابن عابدين ١/ ١٣٩، الشرح الكبير للدردير ١/ ٥٠،

مغني المحتاج ١/ ٨٠، المغني ١/ ٦٧.

^(٣) بداية المجتهد ١/ ٧٩، البدائع ١/ ٦٤، نيل الأوطار ١/ ٥١.

رجس، وإلى هذا القول ذهب الجمهور من العلماء^(١).

ودليلهم: قوله سبحانه: " قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثَّةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ"^(٢).

وقال المالكية: بطهارة شعر الخنزير إن جزَّ بعد موته.

ودلّلوا لذلك: بأن الشعر مما لا تحله الحياة، وما لا تحله الحياة لا ينجس بالموت^(٣).

وأما شعر الكلب: فذهب الشافعية والحنابلة: إلى القول بنجاسة شعره، قياساً على الخنزير^(٤).

وعند الحنفية: اختلفت الآراء، فمنهم من قال: أن الكلب نجس العين، وبالتالي قالوا بنجاسة شعره، ومنهم من قال: إنه ليس نجس العين، فشعره طاهر قياساً على سائر الحيوانات غير الخنزير، وهذا القول هو المعول عليه في المذهب الحنفي^(٥).

أما المالكية: فالأصل عندهم طهارة الشعر مطلقاً ولو كان خنزيراً^(٦).

(١) البيان: للعمري ١/ ٤٢٥، البدائع ١/ ٦٥، مغني المحتاج ١/ ٨١، المغني ١/ ٧٢.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٤٥.

(٣) الشرح الكبير: للردير ١/ ٥٠.

(٤) مغني المحتاج ١/ ٨١، المغني ١/ ٧٣.

(٥) بدائع الصنائع ١/ ٦٤.

(٦) حاشية الدسوقي ١/ ٥٠.

أما شعر ما عداهما من الحيوانات غير مأكولة اللحم:

فالأصل طهارتها سواء في حياتها أم بعد مماتها، وسواء كانت متصلة أم منفصلة، وهذا ما ذهب إليه الجمهور من الفقهاء^(١).
ودليلهم: أن شعر هذه الحيوانات مما لا تحله الحياة فلا ينجس بالموت.

وذهب الشافعية: إلى القول بطهارة شعره إن كان متصلاً حياً، أما إذا انفصل منه وهو حي فإنه يصبح نجساً^(٢).
واستدلوا لذلك: بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:
(ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة)^(٣).

(١) حاشية الدسوقي ١/ ٥٠، بدائع الصنائع ١/ ٦٤، حاشية ابن عابدين ١/ ١٣٩، المغني ١/ ٦٧ وما بعدها.

(٢) مغني المحتاج ١/ ٨١، المجموع ١/ ٢٣٣.

(٣) سنن الترمذي - أبواب الأطعمة - باب ما قطع من الحي فهو ميت برقم ١٤٨٠
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، وسنن أبي داود برقم ٨٢٨٥، وسنن ابن ماجه برقم ٣١١٦، وأحمد ٥/ ٢١٨، وانظر: نصب الرأية ٤/ ٣١٧.

المطلب الثاني

حث الإسلام على العناية بالشعر

حث الإسلام على النظافة، وأمر بالزينة، ونبه المسلم على العناية بنفسه ظاهراً وباطناً، ومن هذه العناية الاعتناء بالشعر، فحث على تنظيفه وترجيله، ودهنه... الخ.

ومما حث على العناية به: الترجيل، والدهن، والاكتحال.

ونبين ذلك فيما يلي:

أولاً: ترجيل الشعر:

الترجيل: هو تمشيط الشعر وتسريحه، وتنظيفه وتحسينه^(١)، وقد ندب الشرع إليه، جاء في فتح الباري: (قال ابن بطال: الترجيل تسريح شعر الرأس واللحية، ودهنه، وهو من النظافة، وقد ندب الشرع إليه)^(٢).

حكم الترجيل:

ترجيل الشعر مستحب، لأن ذلك من الزينة التي أمر الله بها، وهذا باتفاق أهل العلم^(٣).

(١) لسان العرب: مادة (رجل، ومشط) فتح الباري ١٠ / ٣٦٨.

(٢) فتح الباري ١٠ / ٣٦٨.

(٣) حاشية الطحطاوي ٤ / ٢٠٣، حاشية ابن عابدين ٥ / ١٦٠، الحظر والإباحة ص ٧٠،

المجموع ١ / ٣٩٢، روضة الطالبين ٣ / ٢٣٣، المغني ١ / ٧٤.

والدليل على ذلك:

(أ) قوله تعالى: " يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ " (١)

وترجيل الشعر من الزينة التي أمر الله بها.

(ب) روي عن أبي هريرة — رضي الله عنه — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " من كان له شعر فليكرمه " (٢).

(ج) ما روي عن عطاء بن يسار — رضي الله عنه — قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد، فدخل رجل ثائر الرأس واللحية، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اخرج، كأنه يعني إصلاح شعر رأسه ولحيته، ففعل الرجل ثم رجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أليس هذا خير من أن يأتي أحدكم ثائر الرأس كأنه شيطان " (٣).

(د) روى جابر بن عبد الله — رضي الله عنهما — قال: أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى رجلاً ثائر الرأس فقال: " أما يجد هذا ما يسكن به شعره " (٤).

(١) سورة الأعراف: الآية ٣١.

(٢) رواه أبو داود في الترجل — باب: في إصلاح الشعر برقم ٤١٦٣، وحسنه النووي في المجموع ١/ ٣٩٢، وقال ابن حجر في الفتح: إسناده حسن ١٠/ ٣٦٨.

(٣) موطأ مالك: باب إصلاح الشعر برقم ١٤٩٤، وهو مرسل صحيح الإسناد كما قال ابن حجر في الفتح ١٠/ ٣٦٧.

(٤) سنن أبي داود — كتاب اللباس — برقم ٤٠٦٢، سنن النسائي — كتاب الزينة برقم ٥٢٣٦، والحديث سنده صحيح، انظر: فتح الباري ١٠/ ٣٦٧.

(هـ) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الترجل، فكان يرجل نفسه تارة، وترجله إحدى زوجاته تارة أخرى.

ومن ترجيله لنفسه: ما ورد عن سهل بن سعد: إن رجلاً أطلع من جحر في دار النبي صلى الله عليه وسلم، والنبي عليه الصلاة والسلام يحك رأسه بالمديري^(١)، فقال: " لو علمت أنك تنظر لطعنت بها في عينك، إنما جعل الإذن من قبل الإبصار " ^(٢).

ومن ترجيل زوجاته له: ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصغي إليَّ رأسه وهو مجاور (معتكف) في المسجد، فأرجلَه وأنا حائض " ^(٣).

وقد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم شعر يضرب منكبيه ^(٤).

كيفية الترجيل وهيئته:

يستحب في الترجل أن يبدأ بالجانب الأيمن، وأن يفعله باليمنى^(٥).

يدل لذلك حديث عائشة رضي الله عنها: " أن رسول الله صلى الله

(١) المذري: عود تدخله المرأة في رأسها لتضم بعض شعرها إلى بعض، وهو يشبه المسلة، يقال: مدرت المرأة، أي: سرحت شعرها. انظر: فتح الباري ١٠ / ٣٦٧.

(٢) صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب: الامتشاط برقم ٥٥٨٠، صحيح مسلم - كتاب الآداب - باب: تحريم النظر في بيت غيره برقم ٢١٥٦.

(٣) صحيح البخاري - كتاب الاعتكاف - باب: الحائض ترجل رأس المعتكف برقم ١٩٢٤.

(٤) صحيح البخاري - كتاب اللباس - برقم ٥٥٦٢ - صحيح مسلم - كتاب الفضائل برقم ٢٣٣٨.

(٥) فتح الباري ١٠ / ٣٦٨.

عليه وسلم كان يعجبه التيمن ما استطاع في ترحله ووضوئه ^(١).

واتخاذ الشعر أفضل من إزالته ^(٢)، وقد سئل الإمام أحمد عن الرجل يتخذ الشعر فقال: (سنة حسنة لو أمكننا اتخاذها) ^(٣).

وقد ثبت في هذا الصدد: أنه " كان للنبي صلى الله عليه وسلم جمعة ^(٤) ^(٥). وفي بعض الروايات: (أن شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إلى شحمة أذنيه) ^(٦).

وقد ورد عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كان شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق الوفرة ^(٧) ودون الجمعة) ^(٨).

وفي الأحاديث السابقة دلالة على صفة شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وترك شعر الرأس.

قلت: والجواز بإبقاء الشعر إذا كان من جانب الاقتداء فهذا حسن على أن من يفعل ذلك أن يقتدي بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في

(١) صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب: الترجيل والتيمن فيه برقم ٥٥٨٢، صحيح مسلم - كتاب الطهارة - باب: التيمن في الطهور وغيره برقم ٢٦٨.

(٢) شرح الزرقاني على الموطأ ٤/ ٣٣٧، حاشية الطحطاوي ١/ ٣٤٠، المجموع شرح المذهب ١/ ٢٩٥، مغني المحتاج ٤/ ٢٩٦، المغني ١/ ٧٢.

(٣) المغني ١/ ٧٢.

(٤) الجمعة: هي ما سقط من الشعر على المنكبين، فتح الباري ١٠/ ٣٦٨.

(٥) صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب: الجعد برقم ٥٥٦١، صحيح مسلم - كتاب الفصائل - باب: في صفة النبي صلى الله عليه وسلم برقم ٢٢٣٧.

(٦) سبق تخريجه - وهو جزء من الحديث السالف ذكره.

(٧) الوفرة: هي وصول الشعر إلى شحمة الأذنين.

(٨) صحيح البخاري - كتاب اللباس برقم ٥٥٦١.

سائر الأمور، أما إذا كان ترك الشعر من جانب التقليد والتشبه باليهود والنصارى، فالحلق أولى وأفضل.

وهيئة الترجيل (التسريح): فإن السنة في شعر الرأس الفرق:

وهو قسمة الشعر في المفرق، وهو وسط الرأس، وهو آخر ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو مستحب وليس بواجب^(١).

والسدل: وهو إنزال الشعر على الجبهة جائز، وقد كان أول فعله

رسول الله عندما جاء المدينة^(٢).

ولكن الفرق أفضل من السدل، لأنه الذي رجع إليه رسول الله

صلى الله عليه وسلم فكانه ظهر الشرع به لكن لا وجوباً^(٣).

الإقلال في الترجل:

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يسن الإقلال في ترجيل الشعر،

والاستكثار منه مكروه إلا لحاجة^(٤)، يستدل لذلك بحديث عبد الله بن

معضل - رضي الله عنه: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن

الترجل إلا غيباً^(٥).

(١) حاشية الطحطاوي ١ / ٣٤٠، شرح الزرقاني ٤ / ٣٣٧، المجموع ١ / ٢٩٤، المغني

٧٢/١.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) شرح الزرقاني على الموطأ ٤ / ٣٣٧.

(٤) المجموع ١ / ٣٦٠، الإنصاف ١ / ١٢٢، كشف القناع ١ / ٧٤٠، شرح الزرقاني

٤ / ٣٣٧، فيض القدير ٦ / ٣١١، الحظر والإباحة: للنحلوي ص ٤٧.

(٥) سنن أبي داود - برقم ٤١٥٩، سنن الترمذي برقم ١٧٥٦، وقال: حسن صحيح.

وقد فسر الإمام أحمد الإقلال من الترجل، بأن يسرحه يوماً ويدعه يوماً، وقيل: المراد به وقت دون وقت ^(١)، يستدل لذلك بما روى عن حميد بن عبد الرحمن قال: لقيت رجلاً صحب النبي صلى الله عليه وسلم كما صحبه أبو هريرة أربع سنين قال: " نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمتشط احدنا كل يوم " ^(٢).

وأرى: أن المراد من ذلك كله ترك المبالغة في الترفه والتزين ^(٣).

ثانياً: الأدهان:

يراد منه الإطلاء بالدهن، والدهن: هو ما يطلّى به الشعر من زيت وغيره.

والأدهان بالطيب ونحوه مما لا نجاسة فيه مستحب في الجملة، إذ هو من الزينة والتي تدخل تحت قوله تعالى: " قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ " ^(٤).

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر دهن رأسه ولحيته، تقول عائشة رضي الله عنها: " كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم بأطيب ما

(١) المغني ١/ ٧٢.

(٢) سنن النسائي برقم ٥٠٥٤، وسنده صحيح. انظر: فتح الباري ١٠/ ٣٦٧، والمجموع ١/

٢٩٣.

(٣) بذل المجهود ١٧/ ٤٣.

(٤) سورة الأعراف: الآية ٣٢.

يجد حتى أجد وبيض^(١) الطيب في رأسه ولحيته^(٢).

وعنها — رضي الله عنها — قالت: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يحرم غسل رأسه بخطمي وأشنان ودهنه بشيء من زيت غير كثير^(٣) ".
ويستحب أن يكون الأدهان قليلاً^(٤).

ثالثاً: الاكتحال:

الاكتحال: هو وضع الكحل في العين^(٥).

ويستحب الاكتحال، ويستحب أن يكون في كل عين وتراً، وأنه يفعل قبل أن ينام، لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " من اكتحل فليوتر، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج " ^(٦) وإلى هذا القول ذهب الشافعية والحنابلة^(٧).

(١) الوبيض: هو اللعان. انظر: المعجم الوسيط: مادة (وبض).

(٢) صحيح البخاري — كتاب اللباس — باب: الطيب في الرأس والحية برقم ١٥٥٧٩.

(٣) مسند أحمد ٦/ ٧٨، سنن الدار قطني ٢/ ٢٢٦، المعجم الوسيط للطبراني برقم ١١٧٢.

(٤) الآداب الشرعية: ابن مفلح ٣/ ٢٠، الفروع ١/ ٩٧، الإنصاف ١/ ١٢٢، المجموع شرح المذهب ١/ ٢٩٤، كشف القناع ١/ ٧٥.

(٥) المصباح المنير: مادة (كحل) مختار الصحاح: مادة (كحل).

(٦) سنن أبي داود برقم ٣٥، سنن ابن ماجه برقم ٣٣٧، سنن الدارمي برقم ٦٦٢، سنن البيهقي ١/ ٩٤، وصححه الحاكم في المستدرک ٤/ ١٣٧، وسكت عنه الذهبي والمسند ٢/ ٣٧١.

(٧) البيهقي على الخطيب ٤/ ٢٩٢، الإنصاف ١/ ١٢٢.

وفي أحد قولي مالك: الجواز للرجال، وفي القول الآخر له الكراهة للتشبه بالنساء^(١).

وأما الحنفية: فقالوا بجوازه للرجل إذا لم يتخذ للزينة^(٢).

ولا خلاف في جواز الاكتحال للمرأة للزينة، وكذلك للرجل بقصد التداوي.

وأفضل ما يكتحل به الإثمد^(٣)، لحديث ابن عباس — رضي الله عنهما — أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " اكتحلوا بالإثمد فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر " ^(٤).

(١) الفتاوى الهندية ٥/ ٣٥٨، حاشية ابن عابدين ٢/ ١١٢.

(٢) حاشية الخطاب ١/ ٢٦٥.

(٣) الإثمد: عنصر معدني بلوري الشكل قصديري اللون. يكتحل به. انظر: المعجم الوسيط: مادة (إثمد).

(٤) سنن الترمذي برقم ١٧٥٧، سنن النسائي برقم ٥١١٣.

الفصل الثاني

ما يقع على الشعر من أفعال وبيان حكمها

تمهيد:

شعر الإنسان تقع عليه أفعال تتعلق بها أحكام فقهية، من حيث الحل والحرمة والكراهة.

ومن الأفعال التي تقع على الشعر: الحلق، والوصل، والنمص، والاختضاب (الصبغ).

وفي هذا الفصل سنتناول كل فعل، وبيان حكمه بالتفصيل، وذلك في أربعة مباحث.

المبحث الأول

حلق الشعر

الحلق والحاق: مصدر، وفعلها حَلَقَ، وحَلَقَ بالتشديد مبالغة وتكثريراً، وهو يعني تنحية الشعر وإزالته^(١).

ومن المعلوم أن الحلق يقع على أعضاء مختلفة من جسم الإنسان، وبأشكال مختلفة.

وفي هذا المبحث سنتناول وقوع الحلق على تلك الأعضاء مبيناً حكم كل منها، وذلك في المطالب الآتية:

(١) المصباح المنير مادة (حلق)، تاج العروس: مادة (حلق) المعجم الوسيط: مادة (حلق).

المطلب الأول

حلق شعر الرأس

في هذا المطلب سنتناول الحديث عن حلق شعر رأس الرجل، ورأس المرأة، ورأس المولود، وبيان حكم ذلك.

أولاً: حلق شعر رأس الرجل:

للفقهاء قولان في حكم حلق شعر رأس الرجل:

القول الأول: جواز حلق شعر الرأس.

وإلى هذا القول ذهب الحنفية ^(١) والمالكية في رواية ^(٢)، وإحدى الروایتين عند الشافعية ^(٣)، والحنابلة في إحدى الروایتين ^(٤).

القول الثاني: كراهة حلق شعر الرأس:

وإلى هذا القول ذهب المالكية في رواية ^(٥)، والرواية الأخرى في مذهب الشافعي ^(٦)، وإحدى الروایتين في مذهب أحمد ^(٧).

(١) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٦٠، الفتاوى الهندية ٥/ ٣٦٠، بدائع الصنائع ٥/ ٦٧.

(٢) القوانين الفقهية ص ٤٣٦. الفواكه الدواني ٢/ ٤٠٠.

(٣) المجموع شرح المذهب ٧/ ١٦٨.

(٤) المغني ١/ ١٠٥، مطالب أولي النهي ٢/ ٤٨٩.

(٥) الفواكه الدواني ٢/ ٤٠٠.

(٦) مغني المحتاج ٤/ ٢٩٥.

(٧) المغني ١/ ١٠٦.

أدلة القول الأول:

استدل القائلون بجواز حلق شعر الرأس بما يلي:

١- ما روي عن عبد الله بن جعفر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمهل آل جعفر ثلاثاً أن يأتيهم ثم أتاهم، فقال: " لا تبكوا على أخي بعد اليوم، ادعوا لي بني أخي " قال: فجاء بنا كأننا أفرخ فقال: " ادعوا لي الحلاق " فأمره فحلق رؤوسنا " ^(١).

يدل الحديث على جواز حلق الرأس جميعها، وأنه خاص بالرجال فقط.

٢- نصوص الفقهاء: يسدل أيضاً على الجواز بنصوص الفقهاء، ومن ذلك: عند الحنفية: قول الطحاوي: (إن الحلق سنة) وقول ابن عابدين: (السنة أن يحلق الرأس كل جمعة) ^(٢)، وعند المالكية: قول الأجهوري: (إن القول بجواز حلقه ولو لغير المتعمم أولى بالاتباع فهو من البدع الحسنة حيث لم يفعله لهوى نفسه) ^(٣). وعند الشافعية: قول النووي: (قال أصحابنا: حلق الرأس جائز بكل حال) ^(٤) وعند الحنابلة: قال حنبل: (كنت أنا وأبي نحلق رؤوسنا في حياة أبي عبد الله فيرانا ونحن نحلق فلا ينهاننا) ^(٥).

^(١) سنن أبي داود - باب في حلق الرأس - برقم ٤١٩٢، سنن النسائي - كتاب الزينة -

باب: حلق رؤوس الصبيان - برقم ٥٢٢٧، ورواه الحاكم في المستدرک وقال: صحيح

الإسناد على شرط مسلم ٢٩٧/٣.

^(٢) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٦٠.

^(٣) الفواكه الدواني ٢/ ٤٠٠.

^(٤) المجموع ٧/ ١٦٧.

^(٥) المغني ١/ ١٠٥.

أدلة القول الثاني:

استدل القائلون بكراهة حلق شعر الرأس بما يلي:

١- ما روي عن البراء بن عازب - رضي الله عنهما - قال: " ما رأيت من ذى لَمَّةٍ ^(١) أحسن في حلة حمراء من رسول الله صلى الله عليه وسلم - زاد ابن الأنباري - له شعر يضرب منكبيه " ^(٢).

٢- ما روي عن عائشة - رضي الله عنها قالت: كان شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق الوفرة ودون الجمة " ^(٣).

وفي الحديثين دلالة على صفة شعر رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٣- نصوص الفقهاء: قال النفراوي المالكي: (إن حلق شعر الرأس بدعة غير محرمة، لأنه لم يحلق رأسه صلى الله عليه وسلم إلا في التحلل من الحج) ^(٤). وقال إسحاق: (سئل أبو عبد الله عن الرجل يتخذ الشعر، قال: (سنة حسنة لو أمكننا اتخذناه) ^(٥)).

أقول: إن حلق الرأس جميعها ورد فيه الحكمان (الجواز، والكراهة)، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر حيث الأدلة صريحة صحيحة، وعلى هذا فلا بأس بحلق شعر الرأس، ولا بأس - أيضاً - بتركه، وفي

(١) اللمة: هي التي أملت بالمنكبين من شعر ونحوه.

(٢) صحيح مسلم برقم ٢٣٣٧.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الفواكه الدواني ٢ / ٤٠١.

(٥) المغني ١ / ١٠٥.

هذا يقول ابن عبد البر: (وقد أجمع العلماء في جميع الآفاق على إباحة حبس الشعر، وعلى إباحة الحلاق، وكفى بهذا حجة)^(١).

مسألة: خلق بعض شعر الرأس (القرع):

القرع: مأخوذ من تفرع السحاب، وهو تقطيعه، وهو يعني هنا: إن الرجل يخلق بعض شعر الرأس ويترك بعضه^(٢).

وقد تعددت أشكال القرع وتنوعت وهي^(٣):

أ- أن يخلق وسط رأسه ويترك جوانبه، كما يفعله شماسة النصراري^(٤).

ب- أن يخلق من رأسه مواضع، من هنا ومن هناك.

ج- أن يخلق جوانبه ويترك وسطه.

د- أن يخلق مقدمه ويترك مؤخره.

وحكم هذه الأشكال جميعها الكراهة، وقد نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥)، والدليل على ذلك ما يلي:

١- ما روى عن ابن عمر - رضي الله عنهما - " أن رسول الله صلى

(١) التمهيد: لابن عبد البر ٧٩ / ٦.

(٢) المعجم الوسيط: مادة (قرع)، فتح الباري ٣٦٥ / ١٠.

(٣) تحفة المودود ص ١٠٠.

(٤) الشماس من رؤوس النصراري: الذي يخلق وسط رأسه ويلزم البيع. انظر: لسان العرب: مادة (شمس).

(٥) المجموع ٢٩٥ / ١، حجة الله البالغة ٨٣٢ / ٢، نيل الأوطار ١ / ١٠٩.

الله عليه وسلم نهى عن القزع " قال: قلت لنافع: وما القزع ؟ قال: يحلق بعض رأس الصبي ويترك بعضه " (١).

٢- ما روي عن نافع مولى ابن عمر - رضي الله عنهما - " أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبياً قد حلق بعض شعره وترك بعضه فنهاهم عن ذلك، وقال: " احلقوه كله، أو اتركوه كله " (٢).

٣- إن فيه من التشبه باليهود والنصارى، فقد كان اليهود يفعلونه، كما كان النصارى يفعلونه، فقد كانوا يحلقون وسط رؤوسهم ويتركون جوانبه (٣).

٤- أن فيه من الضرر وعدم عدل الإنسان مع نفسه، يقول ابن تيمية: (وهذا فنهاه أن يحلق بعض رأسه ويترك بعضه، لأنه ظلم للرأس، حيث ترك بعضه كاسياً وبعضه عارياً) (٤).

٥- أن من يحلق مقدم رأسه ويترك مؤخره فيه من المثلة التي تعافها الأنفس، فهو يؤدي إلى تشويه جمال الخلقة (٥).

٦- أن من يحلق جوانبه ويترك وسطه فيه من التشبه بالسفلة والأوباش

(١) صحيح مسلم: كتاب اللباس والزينة - باب: كراهة القزع برقم ٢١٢٠، سنن النسائي:

كتاب الزينة - برقم ٥٠٥١، سنن ابن ماجه: كتاب اللباس - باب النهي عن القزع -

برقم ٣٦٢٧، سنن أبي داود - برقم ٤١٤٩.

(٢) سنن أبي داود - برقم ٤١٤٩، سنن النسائي برقم ٥٠٤٨، وابن حبان في صحيحه ١٢/

٣١٨.

(٣) تحفة المودود ص ١٠١.

(٤) المرجع السابق، وانظر: المغني ١/ ٧٥.

(٥) نواير الأصول ١/ ٨٣، التمهيد ٦/ ٧٩.

وأهل الشر والفساد، فهو زي أهل الشر^(١).

وبعد: ألا يقرأ شباب اليوم الذين تشبهوا بهؤلاء هذا النهي الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلق بعض الرأس وترك البعض، لقد انتشرت هذه الظاهرة — للأسف — ووجدت القصص التي لا تنفع وهي في الحقيقة تضر، ألا يوجهون عزائمهم إلى شيء أنفع يخدمون به الإسلام. (إن من تشبهه بقوم فهو منهم)

وإذا كان العلماء قد أجازوا هذا النوع من الحلق لأجل مداواة فهي ضرورة، والضرورة تقدر بقدرها.

ثانياً: حلق شعر رأس المرأة:

شعر رأس المرأة من الزينة التي وهبها الله لها، وإذا كان الشارع حرم على المرأة وصل شعرها، فقد حرم عليها أن تحلقه بالكلية إلا لضرورة^(٢).

والنهي عن حلق المرأة شعر رأسها دلت عليه الأحاديث الصحاح ومنها:

١- ما روي عن ابن عباس — رضي الله عنهما — قال: " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تحلق المرأة رأسها "^(٣).

(١) عمدة القاري ٢٢ / ٥٨، شرح مسلم للنووي ١٤ / ١٠٥.

(٢) فتح الباري ١٠ / ٣٧٦.

(٣) سنن النسائي — كتاب الزينة — باب: النهي عن حلق المرأة رأسها برقم ٥٠٤٩، سنن الترمذي — أبواب الحج — برقم ٩١٤.

٢- ما روي عن أبي موسى - رضي الله عنه - قال: "برئ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصالقة والحالقة" (١) " (٢).

٣- عموم الحديث الذي رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال " (٣).

وفي حلق المرأة شعر رأسها تشبه بالرجال وهو منهي عنه.

حالة الضرورة:

إذا حُلقت المرأة شعر رأسها لعذر أو وجع، فلا بأس به عند الحنفية والحنابلة في رواية، وإحدى الروايتين عند الشافعية (٤).

ويرى المالكية، والرواية الأخرى عند الحنابلة، والشافعية: الكراهة من غير ضرورة، كأن تعجز عن العناية به وتسريحه (٥). قال الأثرم: (سمعت أبا عبد الله يُسأل عن المرأة تعجز عن شعرها ومعالجته، وتقع فيه

(١) الصالقة: التي ترفع صوتها بالبكاء، والحالقة: التي تحلق رأسها عند المصيبة، الفتح ١٦٥/٣.

(٢) صحيح البخاري - كتاب الجنائز - باب: ما ينهي عن الحلق عند المصيبة - برقم ١٢٣٤، مسلم برقم ١٠٤.

(٣) صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب: المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال - برقم ٥٥٤٦.

(٤) حاشية ابن عابدين ٢/ ١٨٢، المغني ١/ ٧٤، المجموع ٨/ ٢٠٥، مغني المحتاج ٢٩٨/٤.

(٥) الفواكه الدواني ٢/ ٤٠٠، القوانين الفقهية ص ٤٣٤، والمراجع السابقة للشافعية والحنابلة.

الدواب، قال: إذا كان لضرورة فأرجو أن لا يكون به بأس^(١).

قص شعر المرأة وتقصيره:

للمرأة أن تقص شعرها تقصره من أجل الزينة والتجمل، فهذا جائز إذا كان بإذن الزوج، بشرط أن لا يصل إلى حد التشبه بالرجال، وأن يكون ذلك بفعل بنات جنسها، فلا يجوز أن يفعل بأيدي الرجال الأجانب^(٢) — كما هو حاصل الآن عند مصففي الشعر.

والدليل على جواز قص المرأة شعر رأسها للزينة:

أن أمهات المؤمنين كن يأخذن من شعورهن إلى حد الأذن، يدل لذلك ما رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن قال: " وكان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يأخذن من رؤوسهم حتى تكون كالوفرة " ^(٣) قال النووي: (وفيه دليل على جواز تخفيف الشعور للنساء) ^(٤).

ثالثاً: حلق شعر رأس المولود:

أ- حلق شعر رأس المولود الذكر:

يستحب حلق شعر رأسه يوم السابع، والتصدق بزينة شعره ذهباً أو

(١) المغني ١ / ٧٤.

(٢) شرح مسلم للنووي ٤ / ٤٠، الفقه الإسلامي وأدلته: الزحيلي ص ٢٦٨١

(٣) صحيح مسلم — كتاب الحيض — باب: القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة — برقم ٣٢٠.

(٤) شرح مسلم للنووي ٤ / ٥.

فضة، وإن لم يحلق تحرى وتصدق به، والحلق يكون بعد ذبح العقيقة^(١).
والدليل على ما ذكرنا ما يلي:

١- ما روى عن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه، ويسمى فيه، ويحلق رأسه"^(٢).

٢- ما روى عن أبي رافع - رضي الله عنه -: " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة - رضي الله عنها - لما ولدت الحسن: " احلقي رأسه، وتصدقي بزنة شعره فضة على المساكين والأفواض"^(٣)^(٤).

ب- حلق شعر رأس المولود الأنثى:

اختلف الفقهاء في حلق شعر المولود إذا كان أنثى في اليوم السابع.
فذهب المالكية والشافعية: إلى أنه يستحب حلق شعر المولود مطلقاً، لا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى^(٥).

(١) مغني المحتاج ٤/ ٥٣٠، قليوبي وعميرة ٤/ ٢٥٥، جواهر الإكليل ١/ ٢٢٤، المغني: لابن قدامة ١١/ ١٢٣، التلخيص الحبير ٤/ ١٤٨.

(٢) سنن الترمذي - كتاب الأضاحي - برقم ١٥٢٢، وقال: حسن صحيح، سنن النسائي: كتاب العقيقة برقم ٤٢٢٠، سنن ابن ماجه: الذبائح برقم ٣١٥٦، سنن أبي داود: كتاب الضحايا - برقم ٢٨٣٨، مسند أحمد ٥/ ٨.

(٣) الأفواض: هم الفقراء، وهم ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم محتاجون في المسجد أو في الصفة، المعجم الكبير: الطبراني ٣/ ٣١٠.

(٤) مسند أحمد ٦/ ٣٩٠، والطبراني في الكبير ١/ ٣١٠، وقال عنه في مجمع الزوائد ٤/ ٥٨: حديث حسن.

(٥) القوانين الفقهية ص ١٩٢، مواهب الجليل ٣/ ٢٥٥، المجموع ٨/ ٤٣١.

وعلاؤا لذلك: بأن هذا الخلق فيه مصلحة من حيث حسن الشعر به وعن حيث التصديق، وليس فيه شيء من التشبه أو تشويه الخلقة.

ولقد روي دليل الاستحباب محمد بن علي بن الحسين قال: "وزنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر حسن وحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقت بزنة ذلك فضة" (١).

وقال الحنابلة: بأن المستحب هو خلق رأس الصبي، وأنه ليس على الأنثى خلق (٢).

واستدلوا لذلك بحديث سمرة بن جندب - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم السابع، ويخلق رأسه ويسمي" (٣).

فلفظ الحديث وحكمه ورد في شأن الغلام خاصة دون الجارية فيقيد به.

وأما الحنفية: فقد علقوا أصل خلق المولود على العقيقة، والأصل عندهم في العقيقة الإباحة، فهي ليست سنه ولا واجبة، فذلك الخلق (٤). واستدلوا لذلك بما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن العقيقة فقال: "لا يحب الله العقوق، من أحب أن ينسك عن ولده فلينسك عنه، عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة" (٥).

(١) موطأ مالك ٢ / ٥٠١، وهو حديث مرسل، سنن البيهقي ٩ / ٣٠٤.

(٢) مطالب أولي النهي ٢ / ٤٩٠، المغني ١١ / ١٢٢.

(٣) سبق تخريجه حالاً.

(٤) بدائع الصنائع ٥ / ٧٠. الفتاوى الهندية ٥ / ٣٦١.

(٥) سنن أبي داود - كتاب الضحايا - باب: العقيقة برقم ٢٨٤٢، سنن النسائي - كتاب

العقيقة - برقم ٤٢١٢، ورواه الحاكم ٤ / ٢٣٧، وصححه ووافقه الذهبي.

القول الراجح:

بعد عرض أقوال العلماء في حكم حلق رأس المولود الأنثى يوم السابع والتصدق بزنة وزنة ذهباً أو فضة، نرجح رأي المالكية القائل بالاستحباب في ذلك للمولود الذكر والأنثى معاً، وذلك لأن فيه توسعة على الفقير والمسكين عن طريق التصديق بوزن شعره من الذهب والفضة، كما أن علة الكراهة المتمثلة في تشويه الخلقة منتفية هنا، بل أن في الحلق تحسيناً للشعر الذي ينبت بعده.

المطلب الثاني

خلق اللحية وحكمه

في هذا المطلب نتحدث عن الأحكام التي تختص بخلق اللحية،
وسنتناول ذلك في عدة نقاط:

أولاً: تعريف اللحية، والألفاظ المتعلقة بهذا الاسم:

تعريف اللحية:

في اللغة: اللحية لغة: جمعها (اللُحَى: بضم اللام وبكسرهما) وهي
اسم يجمع من الشعر ما نبت على الخدين والذقن^(١).

وفي الاصطلاح: من تابع أقوال الفقهاء في تعريف اللحية نجد أن
الجميع متفق على أن اللحية هي: (الشعر النابت على الذقن
والعارضين)^(٢).

الألفاظ ذات الصلة بمسمى اللحية:

هناك ألفاظ متصلة بمسمى اللحية وهي:

١- العارض: هو الشعر النابت على الخد، وعلى هذا فالعارضان من
اللحية ويأخذان حكم اللحية في كل شيء^(٣).

(١) لسان العرب: مادة (لحى) المصباح المنير: مادة (لحى).

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ٦٨، مواهب الجليل ١/ ١٨٤، المجموع ١/ ٣٧٣، المبدع: لابن
مفلح ١/ ١٢٣.

(٣) حاشية ابن عابدين ١/ ٦٨، الفواكه الدواني ١/ ١٣٧، فتح العلام ١/ ٢٨٥، المغني ١/ ٩٨.

٢- العذار: هو الشعر النابت ما بين الصدغ والعارض المحاذي للأذن وهو من اللحية، وتنطبق عليه أحكام اللحية، وهو أول ما ينبت للأمرد^(١).

٣- الذقن: هو مجتمع اللحيين من أسفلهما^(٢).

٤- العنْفَقَةُ: من العنْفَق، وهي الشعر الذي بين الشفة السفلى والذقن، وسميت بذلك لخفة شعرها، وقيل: العنْفَقَةُ: ما نبت على الشفة السفلى من الذقن. والعنْفَقَةُ من اللحية^(٣).

٥- العثنون: وهو اللحية: وقيل: هو ما نبت على الذقن وتحتة سفلًا. وقيل: عثنون اللحية طرفها^(٤)، وفي الحديث: "قصوا سبالكم، ووفروا عثانينكم، وخالفوا أهل الكتاب"^(٥).

٦- السبال: جمع سَبَلَة، وسبلة الرجل: الدائرة التي في الشفة العليا، وقيل: السبلة ما على الشارب من الشعر، وقيل: هي اللحية كلها بأسرها^(٦). فعلى كون السبلة من الشارب ورد الحديث (قصوا سبالكم)، وعلى كونها بمعنى اللحية ورد قول جابر: [كنا نعفي السبال إلا في حج أو عمرة]^(٧).

(١) لسان العرب: مادة (عذر) المجموع ٣٧ / ٤، مواهب الجليل ١ / ١٨٤

(٢) المصباح المنير: مادة (ذقن).

(٣) الفتاوى الهندية ٥ / ٣٥٨، المجموع ١ / ٤٣٧، الإقناع ١ / ٤٣.

(٤) مغني المحتاج ٤ / ٢٩٧، النهاية ٣ / ١٨٣، لسان العرب: مادة (عثن).

(٥) المسند لأحمد ٥ / ٢٦٥، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٥ / ١٣١، وقال: رجاله رجال الصحيح.

(٦) المصباح المنير: مادة (سبل)، حاشية ابن عابدين ٢ / ٢٠٤، مغني المحتاج ٤ / ٢٩٧.

(٧) سنن أبي داود: كتاب الترجل - باب: في أخذ الشارب - برقم ٤٢٠١، وقال ابن حجر

في الفتح ١٠ / ٣٥٠ عند ذكر الحديث: بسند حسن.

ثانياً: حكم حلق اللحية:

ذهب الجمهور من الفقهاء (الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية) إلى القول بحرمة حلق اللحية ^(١).

والقول بالحرمة لمخالفة هذا الفعل هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في القول والفعل.

وذهب بعض متأخري المذاهب كالقاضي عياض، والنووي والرافعي إلى القول بالكرامة ^(٢) وهذا القول لا يعول عليه لمخالفته الجمهور والأدلة الصحاح.

الأدلة على وجوب إعفاء اللحية وحرمة حلقها:

يستدل على وجوب إعفاء اللحية وحرمة حلقها بالكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب:

١- قوله تعالى: "وَلَأَصْلَحْنَهُمْ وَلَتَأْمِنِّيَهُمْ وَلَتَأْمُرَهُمْ فَلْيَتَّكِنَ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَتَأْمُرَهُمْ فَلْيَغْيِرْنَ خَلْقَ اللَّهِ" ^(٣).

وجه الاستدلال: قال المفسرون أن قوله تعالى (فليغيرن خلق الله) المراد به: دين الله، قال ابن جرير في تفسير (خلق الله) أي دين الله،

(١) حاشية ابن عابدين ٥ / ٢٦١، حاشية الدسوقي ١ / ٩٠، حواشي الشرواني ٩ / ٣٧٥.

الفروع ١ / ١٠٠، مراتب الإجماع: لابن حزم ص ١٥٧.

(٢) فتح الباري ١٠ / ٣٥٠.

(٣) سورة النساء: الآية ١١٩.

فيدخل فيه النهي عن خصاء ما لا يجوز خصاؤه، ووشم ما نهى عن وشمه، وغير ذلك من المعاصي ^(١) وقال ابن كثير: (إن معنى (خلق الله) هو دين الله، أي: لا تبدلوا فطرة الله، ودعوا الناس على فطرتهم) ^(٢).

من هذه التأويلات للآية نجد أن خلق اللحية هو من اتباع أهواء الشيطان. ومن تغيير دين الله الذي هو من فطرته التي فطر الناس عليها، يقول التهانوني: (إن خلق اللحية داخل في هذا التغيير) ^(٣).

٢- قوله تعالى: " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ " ^(٤).

قال ابن كثير: (يخبر الله تعالى عن تشريفه لبني آدم، وتكريمه إياهم في خلقه لهم على أحسن الهيئات وأكملها) ^(٥)، ويقول القرطبي عند تفسيره للآية الكريمة (وهذه الكرامة يدخل فيها خلقهم على هذه الهيئة في امتداد القامة وحسن الصورة) ثم قال: (أكرم الرجل باللحي والنساء بالذوائب) ^(٦).

واللحية هي من إكرام الله تعالى للرجال، فلا يجوز أن يفرط بالكرامة التي وهبها له، كما أن خلقها هو تغيير للفطرة التي هي دين الله ^(٧).

(١) تفسير الطبري ٤/ ٣٨٦ - بتصرف.

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ٥٠٣.

(٣) نقلاً من كتاب: وجوب إعفاء اللحية: للكاندهلوي ص ٢٦.

(٤) سورة الإسراء: الآية ٧٠.

(٥) تفسير ابن كثير ٣/ ١١٠٢.

(٦) تفسير القرطبي ٥/ ٣١٢.

(٧) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٦١، حاشية العدوي ٢/ ٤١١، إحياء علوم الدين: للغزالي

١٤٤/١، كشف القناع ١/ ٧٦.

وأما السنة:

فهناك جملة من الأحاديث توجب إعفاء اللحية وتركها وعدم التعرض لها بالخلق، ومن هذه الأحاديث:

١- ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " احفوا الشوارب، وأعفوا اللحى " ^(١)، والإعفاء: الترك والتكثير، وفي الحديث أمر بترك اللحية وهذا يستلزم تكثيرها ^(٢).

٢- ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إن أهل الشرك يعفون شواربهم، ويحفون لحاهم، فخالفوهم فأعفوا اللحى واحفوا الشوارب " ^(٣).

٣- ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال " خالفوا المشركين، وفروا اللحى واحفوا الشوارب " ^(٤) وفي رواية: " أنهكوا الشوارب وأعفوا اللحى " ^(٥).

والتوفير: معناه الإبقاء، أي: اتركوا اللحية وافرة ^(٦).

^(١) صحيح مسلم: كتاب الطهارة - برقم ٢٥٩، سنن النسائي: كتاب الطهارة - باب: إعفاء الشارب وإعفاء اللحى - برقم ٥٠٤٥، مسند الإمام أحمد ١٦ / ٢.

^(٢) فتح الباري ٣٥١ / ١٠.

^(٣) قال عنه في مجمع الزوائد ١٦٦ / ٥: " رواه الطبراني: بإسنادين في أحدهما عمر بن أبي سلمة وثقه ابن معين وغيره وضعفه شعبة وغيره وبقية رجاله ثقات ".

^(٤) صحيح البخاري: كتاب اللباس - باب: تقليم الأظفار برقم ٥٥٥٣، صحيح مسلم: كتاب الطهارة - باب: خصال الفطرة - برقم ٢٥٩.

^(٥) صحيح البخاري: كتاب اللباس - باب: إعفاء اللحى - برقم ٥٥٥٤.

^(٦) فتح الباري ٣٥٠ / ١٠.

٤- ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " أعفوا اللحي، وخذوا الشوارب، وغيروا شيبكم، ولا تشبهوا باليهود والنصارى " (١).

٥- ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " جزوا الشوارب، وأرخوا اللحي، خالفوا المجوس " (٢).

وجه الاستدلال من الأحاديث:

الأحاديث السابقة وغيرها توجب إعفاء اللحية وتركها، فهي تفيد الأمر، والأمر للوجوب ما لم يصرفه عن الوجوب صارف، ولم يوجد (٣).

وقد أحصى النووي في شرحه لصحيح مسلم الألفاظ التي أمرت بإعفاء اللحية في مختلف الروايات فكانت خمساً، يقول - رحمه الله -: " فحصل خمس روايات: أعفوا وأوفروا، وأرخوا، وأرجوا، ووفروا، ومعناها كلها تركها على حالها، هذا هو الظاهر من الحديث الذي تقتضيه ألفاظه " (٤).

إن في خلق اللحية تشبيها بالكفار، لأنهم أول من فعله، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التشبه بهم فقال: " من تشبه بقوم فهو منهم " (٥).

(١) رواه أحمد في المسند ٢ / ٣٥٦، وفي إسناده عمر بن أبي سلمة صدوق يخطيء.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الطهارة - باب: خصال الفطرة - برقم ٢٦٠.

(٣) شرح صحيح مسلم ٣ / ١٥١، البحر المحيط: للزركشي ٢ / ٣٦٥.

(٤) شرح صحيح مسلم ٣ / ١٥١.

(٥) سنن أبي داود: كتاب اللباس - باب: في لبس الشهرة - برقم ٤٠٣١، قال ابن حجر في الفتح ١٠ / ٢٧١ " أخرجه أبو داود بسند حسن ".

كما أن في حلقها تشبيهاً بالنساء، وقد ورد النهي عن التشبه بالنساء حيث " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال " (١). فانرجل لا تتاسبه تلك النعومة التي تسعى إليها المرأة، والتي فطرت عليها، بل هو مفطور على الخشونة والقوة، فعندما يسعى لنعومة النساء ويتحنث بفعله هذا يكون ملعونا على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢).

أقوال بعض علماء العصر في حلق اللحية:

يريد الإسلام أن يجعل لأتباعه كياناً خاصاً، وعلامة خارقة كي يعرفوا في الناس، فلا يذوبوا في غيرهم اضمحلالاً وتقليداً، ويأبى بعض المتأخرين من العلماء من تحقيق ذلك في كثير من جوانب الحياة، حتى في الجانب المتعلق بحلق اللحية أو إعفائها، فنراهم يقولون:

لا شيء في حلق اللحية، لا حرمة ولا كراهة، وأن إعفاء اللحية من القوميات والعادات ولا مدخل للدين فيه. وأنه لا بد من حلقها إن لم ترض المرأة بإعفائها، وأن إعفائها من الأمور العادية للرسول صلى الله عليه وسلم، وليست من أمور الشرع التي يتعبد بها، والبعض منهم ينعون على الملتحين ويصرحون أن الدين ليس لحية ولا عمامة (٣).

هذا أقوال بعض علماء هذا العصر من دعاة التنوير حول اللحية،

(١) صحيح البخاري: كتاب اللباس - باب: المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال - برقم

(٢) فتح الباري ٩/ ٣٣٣.

(٣) الإبداع في مضار الابتداع: علي محفوظ ص ٤٢٢، وجوب إعفاء اللحية ص ٦٥.

وقد تصدى لهذه الأقوال الساقطة بعض علماء عصرنا وفندوها، وهذه بعض أقوالهم:

يقول الشيخ علي محفوظ: (اتفقت المذاهب الأربعة على وجوب توفير اللحية وحرمة حلقها. . . وأن حرمة حلق اللحية هي دين الله وشرعه. . . وأن العمل على غير ذلك سفه وضلالة، وفسق وجهالة، أو غفلة عن هدى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) (١).

ويقول الشيخ السبكي: (أقوال الفقهاء الذين تصدوا لاستنباط الأحكام صريحة في التحريم (أي تحريم حلق اللحية)، كما هو مقتضى الأحاديث) (٢). ويقول أيضاً: (وقد تساهل في هذا الزمان كثير من المتعلمين فحلقوا لحاهم ووفروا شواربهم، وتشبه جماعة منهم ببعض الكافرين، فحلقوا أطراف الشارب، ووفروا ما تحت الأنف، واغتر بهم كثير من الجاهلين) (٣).

وقال الشيخ محمد سلطان: (إن حلق اللحية واستئصالها يكره تحريماً كما يفعله الإفرنج والمتفرنجة ممن ينسب إلى الإسلام) (٤).

وقال الدكتور يوسف القرضاوي: (أصبح الجمهور الأعظم من المسلمين يحلقون لحاهم تقليداً لأعداء دينهم ومستعمري بلادهم من النصارى واليهود. غافلين عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمخالفة الكفار، ونهيه عن التشبه بهم) (٥).

(١) الإبداع في مضار الابتداع ص ٤٢٣.

(٢) المنهل العذب المورود في شرح سنن أبي داود ١/ ١٨٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) عقد الجواهر الثمين ص ١٦٧.

(٥) الحلال والحرام ص ٩٣ وما بعدها بتصرف يسير.

وهناك أقوال أخرى لبعض علماء هذا العصر، منهم من قال بالتحريم مطلقاً، ومنهم من قال بالكراهة التحريمية.

قلت: إن إعفاء اللحية من الدين، وأن التشبه بأهل الخفر ضلال وإضلال، وأن أقل ما يقال في حلق اللحية هو الكراهة لو أخذناها من جانب الضرورة — خاصة في بعض الدول التي تنظر إلى من يعفي لحيته أنه إرهابي أو ينتمي إلى جماعة ما، فيضيق عليه، ويحرم من كثير من الحقوق، بل ويؤذي في نفسه وأهله.

بيان مقدار اللحية:

انتهينا إلى أن إعفاء اللحية واجب، وأن أقل ما يقال في حلقها هو الكراهة عند الضرورة، ولكن هل تترك ولا يتعرض لها بتهذيب وإصلاح، ولا يؤخذ منها شيء.

للفقهاء أقوال في حكم الأخذ من اللحية:

القول الأول: يستحب أخذ ما زاد على القبضة، وهو المختار في مذهب الحنفية، والمعتمد عند الحنابلة ^(١).

ودليلهم: أن الإعفاء يحمل على إعفائها عن أن يؤخذ غالبها أو كلها، أما الأخذ بما زاد على القبضة فلم يبحه أحد ^(٢).

القول الثاني: يستحب أخذ ما فحش حوله جداً بدون التحديد

بالقبضة.

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ١١٣، وجوب إعفاء اللحية: للكاندهلوي ص ٢٩، كشاف القناع ١/

٧٦، الفروع ١/ ١٠١.

(٢) المراجع السابقة.

وإلى هذا القول ذهب الحسن البصري وعطاء^(١)، وهو المختار عند المالكية^(٢).

ودليلهم: إن تركها حتى تفحش غير مقبول فلا بد من تهذيبها^(٣)، قال عطاء: (إن الرجل لو ترك لحيته لا يتعرض لها حتى أفحش طولها وعرضها، لعرض نفسه لمن يسخر به)^(٤) وقال القاضي عياض: (يكره حلق اللحية وقصها وتحذيفها، وأما الأخذ من طولها وعرضها إذا عظمت فحسن، بل تكره الشهرة في تعظيمها كما يكره في تقصيرها)^(٥).

القول الثالث: يكره الأخذ من اللحية إلا في حج وعمره، فيستحب أخذ شيء منها.

وهذا هو المنصوص في مذهب الشافعي، وهو قول جماعة من الفقهاء^(٦).

ودليلهم: استدلوا بفعل ابن عمر — رضي الله عنهما: (كان إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فما فضل أخذه)^(٧).

(١) فتح الباري ١٠ / ٣٥١.

(٢) المدونة الكبرى ١ / ٤٣١، حاشية العدوي ٢ / ٤١٠.

(٣) عمدة القارئ ٢٢ / ٤٧، فتح الباري ١٠ / ٣٥١.

(٤) عمدة القارئ ٢٢ / ٤٧.

(٥) فتح الباري ١٠ / ٣٥١.

(٦) المرجع السابق.

(٧) رواه البخاري في كتاب اللباس — باب: قص الشارب — برقم ٥٥٥٣.

القول الرابع: يكره الأخذ من اللحية مطلقاً، و... تركها على حالها، وأن لا يتعرض لها بتقصير ولا غدة.

وإلى هذا ذهب الشافعية في القول المختار عندهم، وهو أحد الوجهين عند الحنابلة^(١).

ودليلهم: ظواهر الأحاديث التي سبق ذكرها والتي أمرت بالإعفاء والتوفير، حيث أخذوا بها على إطلاقها، قال النووي: (والصحيح كراهة الأخذ منها مطلقاً، بل يتركها على حالها كيف كانت، للحديث الصحيح (وأعفوا عن اللحى) (٢) (٣)).

وبعد عرض أقوال الفقهاء في هذه المسألة أرى أنه لا بد من تهذيب اللحية بحيث لا يكون طولها أو عرضها فاحشاً، فهذا من قبيل الحث على الأفضل والأحسن.

فوائد اللحية، والأضرار الناتجة عن حلقها:

١- إن شعر اللحية فيه منافع منها: الزينة والوقار والهيبة، ولهذا لا يرى على الصبيان والنساء من الهيبة والوقار ما يرى على ذوي اللحى^(٤).

٢- إن شعر اللحية تجري فيه مفرزات دهنية من الجسد يلين بها

(١) المجموع شرح المذهب ١/ ٢٩١، حواشي الشرواني ٩/ ٣٧٥، إحياء علوم الدين ١/

١٢٥، فتح الباري ١٠/ ٣٥١، غذاء الألباب ١/ ٤٢٤.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) المجموع ١/ ٢٩١.

(٤) التبيان في علوم القرآن: ابن القيم ص ٣١٥.

الجلد، ويبقى نضراً، فيه حيوية الحياة، وأن حلقها يفوت هذه الوظائف الإفرافية على الوجه، فيبدو قاحلاً يابساً^(١).

٣- يسبب حلق اللحية تهيج الجلد، ويساعد على الإصابة بالأورام والأمراض الفيروسية، فضلاً عن أمراض الصدفية والخرارز والسنط^(٢).

المطلب الثالث

حلق الشارب، والحاجب، والعانة

أولاً: حلق الشارب:

الشارب: هو ما نبت على الشفة العليا من الشعر، وجمعه شوارب^(٣).

قص الشارب وحلقه:

ورد في قص الشارب وحلقه عدة أحاديث نذكر منها ما يلي:

١- قال صلى الله عليه وسلم: " الفطرة خمس - أو خمس من الفطرة: الختان، والاستحداد، ونتف الإبط، وتقليم الأظفار، وقص الشارب"^(٤).

(١) وجوب إعفاء اللحية ص ٥٢.

(٢) أدلة تحريم حلق اللحية: محمد أحمد إسماعيل ص ١٥٦.

(٣) تاج العروس: مادة (شرب) فقه اللغة: الثعالبي ص ٩٣، لسان العرب: مادة (شرب).

(٤) صحيح البخاري: كتاب اللباس - باب: قص الشارب - برقم ٥٥٥٠، صحيح مسلم -

كتاب الطهارة - برقم ٢٥٧.

٢- قال صلى الله عليه وسلم: " من لم يأخذ من شارب فليس منا" ^(١).

٣- قال صلى الله عليه وسلم: " احفوا الشارب " ^(٢) وفي رواية: " جزوا الشوارب " ^(٣).

وفي رواية " انهكوا الشوارب " ^(٤).

٤- ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من الفطرة قص الشارب " ^(٥).

وهناك أحاديث أخرى في حلق الشارب أو قصه، وقد شرح ابن حجر هذه الأحاديث شرحاً وافياً، ووفق بين ألفاظها فقال: (فكل هذه الألفاظ تدل على أن المطلوب المبالغة في الإزالة) ^(٦).

هل الأفضل الحلق أم القص ؟

ذهب الفقهاء مذاهب شتى في تحديد أي الأمرين أفضل: القص، أم الحلق ؟

عند الحنفية: اختلفت الآراء في المذهب الحنفي فيما يسن في الشارب.

^(١) رواه الترمذي - كتاب الأدب - باب: ما جاء في قص الشارب - برقم ٢٧١٢، وقال: حديث حسن صحيح.

^(٢) صحيح البخاري: كتاب اللباس - برقم ٥٥٥٣، صحيح مسلم - كتاب الطهارة - برقم ٢٥٩.

^(٣) صحيح مسلم - كتاب الطهارة - برقم ٢٦٠.

^(٤) صحيح البخاري - كتاب اللباس - برقم ٥٥٥٤.

^(٥) صحيح البخاري - كتاب اللباس - برقم ٥٥٤٩.

^(٦) فتح الباري ١٠ / ٣٤٧.

قال ابن عابدين (المذهب عند بعض المتأخرين من مشايخنا أنه القص — أي قص الشارب أفضل) ^(١) وقال الطحاوي: (القص حسن والحلق أحسن، وهو قول علمائنا الثلاثة) ^(٢).

ويستحب عندهم قص الشارب أو حلقه كل أسبوع، والأفضل يوم الجمعة. ويكره بعد الأربعين ^(٣). ويستدلوا لذلك بما رواه أنس ابن مالك — رضي الله عنه — قال: (وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط وحلق العانة أن لا تترك أكثر من أربعين ليلة) ^(٤).

وقال المالكية: إن القص أفضل، وأنه من الفطرة، وهو سنة خفيفة.

والسنة: القص لا الإحفاء، والشارب لا يحلق بل يقص ^(٥).

وقد كره الإمام مالك حلق الشارب، وقال: (حلق الشارب بدعة ظهرت في الناس) ^(٦).

وقال الشافعية: إن قص الشارب سنة للأحاديث الواردة في ذلك، ويستحب في القص البدء بالجانب الأيمن، وحد قصه: فالمختار أن يقص حتى يبدو طرف الشفة، ولا يحفه من أصله، وحملوا حديث (احفوا الشوارب) على ما طال على الشفتين ^(٧).

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٥٠٤، ٥/ ٢٦٠.

(٢) حاشية الطحاوي ٢/ ٣٣٩ وانظر: فتح القدير ٢/ ٢٣١، والاختيار ٤/ ١٧٦.

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٦٠.

(٤) صحيح مسلم — كتاب الطهارة — برقم ٢٥٨.

(٥) الفواكه الدواني ١/ ١٥٢، زروق ٢/ ٣٦٩، القوانين الفقهية ص ٤٣٠.

(٦) موطأ مالك — برقم ١٦٤٢.

(٧) روضة الطالبين ٢/ ١٠٨، حاشية الباجوري ٢/ ٢٤٥، المجموع ١/ ٢٨٧.

وقد ذهب الغزالي إلى القول بأن (الحلق للشارب بدعة) ويكرهه عند الشافعية تأخير القصر عن وقت الحاجة، والتأخير إلى ما بعد الأربعين أشد كراهة للحديث المتقدم.

وقال الحنابلة: يسن قص الشارب، وحفه أولى، وقالوا: يسن الأخذ من الشارب يوم، وعللوا الأخذ منه كل جمعه بأنه إذا ترك يصير وحشاً^(١).

قلت: أنه يجوز الأمران إما الحلق أو القص، فالهدف اتباع السنة، وذلك يتحقق بهما معاً.

ثانياً: الأخذ من الحاجبين:

يكره الأخذ من الحاجبين، وبهذا قال المالكية والشافعية^(٢).

وذهب الحنفية والحنابلة: إلى عدم الكراهة إن طالت وفحشت^(٣)، يقول ابن عابدين: (ولا بأس بالأخذ من حاجبه وشعر وجهه ما لم يشبه فعل المختنثة)^(٤)، وقال النووي: (وذكر بعض أصحاب أحمد أنه لا بأس به وكان أحمد يفعلُه)^(٥).

والخلاصة: أنه يجوز الأخذ من الحاجبين إذا طالا، والأخذ الذي نتكلم عنه هو القص والتهديب، وليس النتف والنمص، إذ هما محرمان بالاتفاق^(٦).

(١) مطالب أولي النهي ١/ ٨٧.

(٢) المجموع ١/ ٢٩١، زروق على الرسالة ٢/ ٣٧٠.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/ ١١٣، الآداب الشرعية: لابن مفلح ٣/ ٣٤٦.

(٤) حاشية ابن عابدين ٢/ ١١٣.

(٥) المجموع ٢/ ١١٣.

(٦) المراجع السابقة.

ثالثاً: حلق العانة:

العانة: هي الشعر النابت فوق الفرج، وتَصْغِيرُها: عوينة^(١)
وقد ذكر النوي المراد منها بقوله: " الشعر النابت حوالي ذكر
الرجل وقُبِلَ المرأة وفوقهما " ^(٢).

ويتعلق بالعانة من حيث ما يزال بهما شعرها مصطلحان:
[الاستحداد، والتَّنَوُّر].

أما الاستحداد: فهو مأخوذ من حدد، واستحد الرجل: احتلق بآلة
حادة^(٣)، وهذا اللفظ مأخوذ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
حيث قال: " خمس من الفطرة: الاستحداد، والختان، وقص الشارب، ونتف
الإبط، وتقليم الأظفار " ^(٤).

أما التَّنَوُّر: مأخوذ من النورة: وهي مادة مزيلة للشعر، ويدخل
تحتها (المساحيق المزالة للشعر) ويتأدى أصل السنة بالإزالة بكل مزيل^(٥).

حكم حلق شعر العانة:

اتفق الفقهاء على أن الحلق هو السنة لإزالة شعر العانة في حق
الرجل ^(٦).

(١) المصباح المنير: مادة (عن) معجم مقاييس اللغة: مادة (عـ).

(٢) المجموع ١ / ٢٨٩.

(٣) المعجم الوسيط: مادة (حدد)، نيل الأوطار ١ / ١٣١.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) فتح الباري: ١٠ / ٣٤٥.

(٦) حاشية ابن عابدين ٥ / ٢٦١، زروق على متن الرسالة ٢ / ٣٧١، حاشية العدوي ٢ / ٤٠٨،

المجموع ١ / ٢٨٩، المغني ١ / ١٠٣.

أما بالنسبة للمرأة، فهل الأفضل في حلق عانتها أم نتفها؟
فذهب الحنفية والشافعية: " إلى أن نتف المرأة عانتها أولى من
حلقه ^(١) .

وذهب المالكية: إلى أن الأولى للمرأة الحلق ^(٢) .
وذهب الحنابلة: إلى أن النتف جائز والحلق أفضل ^(٣) .

وقت حلق العانة:

يستحب حلق العانة إن طالت، فإذا زادت المدة على أربعين يوماً
فلا يجوز الترك بعد ذلك ^(٤) ، للحديث السابق: " وقَّت لنا في قص الشارب
وتقليم الأظفار وحلق العانة أن لا نترك أكثر من أربعين ليلة " ^(٥) .
وللزواج إجبار زوجته على إزالة شعر العانة إذا خرج عن
العادة ^(٦) .

ماذا يفعل بالشعر المحلوق:

يرى الشافعية والحنابلة: إلى القول باستحباب دفن الشعر المحلوق،
ولو ألقاه فلا بأس ^(٧) .

(١) حاشية ابن عابدين ٥ / ٢٦١، المجموع ١ / ٢٨٩.

(٢) كفاية الطالب الرباني ٤ / ٣٢٨، حاشية العدوي ٢ / ٤٠٨.

(٣) المغني ١ / ١٠٤.

(٤) حاشية ابن عابدين ٥ / ٢٦٢، المجموع ١ / ٢٨٩، نزهة النظر ص ١٠٤.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) الفروع ١ / ١٣١، المغني ١ / ١٠٤، حاشية ابن عابدين ٥ / ٢٦٢.

(٧) المجموع ١ / ٢٨٩، المغني ١ / ١٠٤.

قال ابن قدامة: (ويستحب دفن ما قلم من أظفاره، أو أزال من شعره، قال مهنا: سألت أحمد عن الرجل يأخذ من شعره وأظفاره أيدفنه أم يلقيه؟ قال: يدفنه، قلت: بلغك فيه شيء؟ قال: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يدفنه) ^(١).

وقال النووي: (ويستحب دفن ما أخذ من هذه الشعور والأظفار ومواراته الأرض، نقل ذلك عن ابن عمر - رضي الله عنهما - واتفق عليه أصحابنا) ^(٢).

إما الحنفية: فالدفن عندهم أفضل، ولو ألقاه فلا بأس، قال ابن عابدين (ينبغي أن يدفنه، فإن رمي به فلا بأس) ^(٣).

أما المالكية: فالدفن عندهم بدعة، بل يلقى على الأرض ^(٤)، نقل ابن أبي زيد عن مالك قوله: (دفن الشعر والأظفار بدعة. وإلقاؤه في المراحض بدعة، بل يطرح على وجه الأرض) ^(٥).

(١) المغني ١/ ١٠٤.

(٢) المجموع ١/ ٢٨٩.

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٦٢.

(٤) تحفة الأحوذى ١٠/ ٢١٦.

(٥) الزخيرة: للقرافي ١٣/ ٢٨١.

المطلب الرابع

خلق بقية شعر الجسم أو نتفه

تحدثنا في المطالب الثلاثة السابقة عن حكم إزالة الشعر من الأماكن التي يكثر فيها عادة سواء للرجل أو المرأة، إلا أنه يوجد في الجسم بعض الشعر في أماكن أخرى منه، كشعر الصدر، واليدين، والظهر، والأنف.. الخ، وفي هذا المطلب نتحدث عن حكم إزالة هذه الشعور.

أولاً: خلق شعر اليدين والظهر والصدر والرجلين:

ذهب الحنفية: إلى أن خلق شعور هذه الأعضاء ترك للأدب فيكره^(١).

وذهب المالكية: إلى أنه مباح في حق الرجال، أما في حق المرأة فقد صرحوا بوجوبه، وقالوا: يجب عليها إزالة ما في إزالتها جمال لها، ويجب عليهن إبقاء ما في إبقائه جمال لها^(٢).

ثانياً: نتف شعر الأنف أو قصه:

ذهب الجمهور: إلى أن نتف شعر الأنف مكروه^(٣).

واستدلوا بحديث: " لا تنتفوا شعر الأنف، فإنه يورث الجذام، ولكن قصوه قصاً " ^(٤).

(١) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٦٢، الفتاوى الهندية ٥/ ٣٥٩.

(٢) كفاية الطالب الرباني ٤/ ٢٣٠، حاشية العدوي ٢/ ٤٠٨.

(٣) الحظر والإباحة ص ٤٩، الفواكه الدواني ٢/ ٣٠٨، فتح المعين ١/ ٨٥، كشف القناع

١/ ٧٧، حاشية الطحطاوي ٢/ ٣٤٣.

(٤) الفردوس بمأثور الخطاب: للدليمي ٥/ ٤٣.

والعمل بهذا الحديث لا يصح لشدة ضعفه ^(١)، إلا أنه روي أن
النتف يورث الأكلة: وهي الحكّة: " وهي داء في العضو يأكل منه، ونباته
أمان من الجذام ^(٢) .

وأما الحنابلة: فلم يتكلموا في شعر الأنف، والظاهر إبقاؤه إلا إذا
فحش فيؤخذ ^(٣). قال في الفروع: (ولم يذكروا شعر الأنف، وظاهر هذا
إبقاؤه، ويتوجه أخذه إذا فحش) ^(٤).

ثالثاً: نتف الشيب:

نتف الشيب مكروه، لأن فيه تغييراً للخلقة من أصلها، ولأن في
إزالتها من الغش والخداع والتدليس ما لا يخفى، وهذا باتفاق أهل العلم ^(٥).
والدليل على الكراهة ما يلي:

١- ما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال: " لا تتنقوا الشيب، ما من مسلم يشيب شيبة في

(١) قال الكنانى في تنزيه الشريعة ٢/ ١٨٠: فيه الحسين بن علوان، ترجم له الذهبي في
ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٢ فقال: يحيى، كذاب، وقال علي: ضعيف جداً.

(٢) الحظر الإباحة ص ٤٩٠، حاشية الطحطاوي ٢/ ٣٤٣.

(٣) كشف القناع ١/ ٧٧.

(٤) الفروع: لابن مفلح ١/ ١٠٠.

(٥) الفتاوى الهندية ٥/ ٣٥٨، حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٦٢، حاشية الطحطاوي على مراقى

الفلاح ٢/ ٣٤٢، القوانين الفقهية ص ٢٩٢، حاشية العدوي ٢/ ٥٨٣، مغني المحتاج

٤/ ٢٩٨، كشف القناع ١/ ٧٧، المغني ١/ ٧٥.

الإسلام إلا كانت له نوراً يوم القيامة " (١).

٢- ما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من شاب شبيبة في الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة " (٢).

٣- وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: " يكره نتف الرجل الشعرة البيضاء من رأسه ولحيته، قال: ولم يختضب رسول الله صلى الله عليه وسلم، إنما كان البياض في عنقه وفي الصدغين وفي الرأس نبذ " (٣).

(١) سنن أبي داود: كتاب الترجل - باب: في نتف الشيب - برقم ٤٢٠٢: صحيح ابن حبان ٢٥٣/٧.

(٢) صحيح ابن حبان ٧/٢٥٢، سنن الترمذي: باب في فضل من شاب شبيبة في سبيل الله - برقم ١٦٣٥، وقال عنه: صحيح حسن غريب.

(٣) صحيح مسلم: كتاب الفضائل - باب في شبيبة - برقم ٢٣٤١.

المبحث الثاني

وصل الشعر

تعريف الوصل:

المراد بالوصل: أن تزيد المرأة شعر رأسها، كانت الزيادة من شعر آدمي أو من شعر حيوان، كان الشعر طبيعياً أو صناعياً، طاهراً أم نجساً.

والواصلة: هي التي تصل شعر غيرها.

والمستوصلة: هي التي تطلب هذا الفعل.

الأدلة الواردة في النهي عن ذلك فعل:

وردت أحاديث تمنع من ذلك الفعل، وتنهى عنه، ومن ذلك:

١- ما روى عن عائشة - رضي الله عنها -: أن جارية من الأنصار تزوجت، وأنها مرضت فتمعط (أي سقط) شعرها، فأرادوا أن يصلوها، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "لعن الله الواصلة والمستوصلة" (١).

٢- ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لعن الله الواصلة والمستوصلة، والواشمة، والمستوشمة" (٢).

(١) صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب: الوصل في الشعر - برقم ٥٥٩٠ صحيح مسلم - كتاب اللباس - برقم ٢١٢٣.

(٢) صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب الوصل في الشعر - برقم ٥٥٨٩، صحيح مسلم - كتاب اللباس والزينة - برقم ٢١٢٤.

٣- ما روي عن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها -: أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: إني أنكحت ابنتي، ثم أصابها شكوى فتمزق رأسها، وزوجها يستحثني بها، أفأصل رأسها ؟ " فسب رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة " ^(١).

٤- ما روي عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: " زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة بشعرها شيئاً " ^(٢).

٥- ما روي عن سعيد بن المسيب قال: قدم معاوية بن أبي سفيان المدينة آخر قَدَمَةٍ قدمها فأخرج كبة من شعر، قال: " ما كنت أرى أحداً يفعل هذا غير اليهود، إن النبي صلى الله عليه وسلم سماه الزور، يعني الواصلة في شعرها " ^(٣).

أنواع الوصل وحكم كل نوع:

الوصل قد يكون بشعر آدمي، أو بشعر غير آدمي مما هو طاهر، أو بشعر غير آدمي وكان نجساً، وقد يكون الوصل بغير الشعر من خيوط ملونة ونحوها فهذه أنواع الوصل نتحدث عنها ونبين حكم كل نوع .

^(١) صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب الوصل برقم ٥٥٩١، صحيح مسلم - كتاب اللباس والزينة - برقم ٢١٢٢.

^(٢) صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب الواصل - برقم ٥٥٨٨، صحيح مسلم - كتاب اللباس والزينة - برقم ٢١٢٧.

^(٣) صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب الوصل - برقم ٢٢١٨، صحيح مسلم - كتاب اللباس والزينة - برقم ٢١٢٧.

النوع الأول: الوصل بشعر الآدمي:

اتفق الفقهاء على أن وصل الشعر بشعر آدمي حرام، سواء كان شعرها أم شعر غيرها ^(١).

والدليل على التحريم ثابت بالأحاديث التي ذكرناها حالاً، ولأن وصل الشعر فيه تغيير لخلق الله، وهو تدليس وتزوير حيث سماه الرسول صلى الله عليه وسلم بـ (الزور) ^(٢).

النوع الثاني: الوصل بشعر غير الآدمي إذا كان طاهراً:

قد توصل المرأة شعرها بغير شعر الآدمي، كالشعر الصناعي، والصوف والوبر، وغيره مما يشبه شعر الآدمي وكان طاهراً، فما حكم ذلك:

ذهب المالكية والحنابلة: إلى حرمة الوصل بشعر غير الآدمي الطاهر مطلقاً، لتحقيق التدليس والغش — أيضاً — فهو من باب التزوير ^(٣). وفي رواية عن أحمد: أن ذلك مكروه ^(٤).

وذهب الحنفية: إلى جواز الوصل بشعر غير الآدمي مما هو

(١) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٣٩، الفتاوى الهندية ٥/ ٣٥٨، الفواكه الدواني ٢/ ٣١٥، الإنصاف ١/ ١٢٥، مغني المحتاج ١/ ١٩٠.

(٢) انظر الأحاديث السابقة.

(٣) حاشية العدوي ٢/ ٤٢٣، الفواكه الدواني ٢/ ٣١٥، الإنصاف ١/ ١٢٥، المغني ١/ ٧٦.

(٤) المغني ١/ ٧٦.

طاهر، وذلك لعدم التزوير، وعدم استعمال جزء من الآدمي^(١).

وللشافعية في حكم وصل الشعر بشعر غير آدمي طاهر ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الجواز، فهم متفقون مع الحنفية في هذا الوجه، إلا أنهم يقيّدوا ذلك بأن تكون ذات زوج، فإذا لم تكن حرم الوصل به.

الوجه الثاني: يحرم الوصل مطلقاً ولو أذن الزوج.

الوجه الثالث: لا يحرم ولا يكره مطلقاً، ولو بغير إذن الزوج^(٢).

قلت: يجوز وصل الشعر بشعر غير آدمي مما هو طاهر إذا كانت ذات زوج وبإذنه، فإذا كان لغير الزوج بهدف التدليس والتزوير فهو حرام.

النوع الثالث: الوصل بشعر غير الآدمي مما هو نجس:

يحرم الوصل بشعر غير الآدمي مما هو نجس كشعر الميتة، وما لا يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته، ولأنه محل نجاسة^(٣).

النوع الرابع: الوصل بغير الشعر من خيوط ملونة وقرامل^(٤):

اتفق الفقهاء على جواز هذا النوع من الوصل، لأنه لا يدخل في

(١) الفتاوى الهندية ٥/ ٣٥٨، حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٣٩.

(٢) المجموع ٣/ ١٣٥، مغني المحتاج ١/ ١٩٠، حاشية البيجرمي ١/ ٢٣٨.

(٣) زروق على الرسالة ٢/ ٣٧٩، فتح الباري ١٠/ ٣٧٧.

(٤) القرامل: جمع قرمل، وهو نبات طويل الفروع لين، والمراد به هنا: خيوط من حرير أو صوف أو غيره يعمل ضفائر، تصل به المرأة شعرها.

النهي^(١)، قال سعيد بن جبير: (لا بأس بالقراميل)^(٢)، وقال القاضي عياض: (فأما الربط الحريرية الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر، فليس بمنهي عنه، لأنه ليس بوصل، وإنما هو للتجمل والتحسين)^(٣).

حكم تركيب الباروكة

الباروكة: هي عبارة عن شعور طبيعية أو صناعية لها أشكال وألوان وأحجام مختلفة، توضع على الرأس ليظهر الشعر طويلاً وجميلاً وعن حكم وضعها على الرأس نقول:

أ- بالنسبة للمرأة:

إذا وضعتها المرأة لزوجها وبإذن منه بهدف الزينة، والإعفاف فهذا جائز لانتفاء التدليس والتزوير، وهما منتفیان بین الزوج والزوجة أما إذا كان وضعها لغير الزوج فهذا حرام لا يجوز لوجود التزوير والغش، ولما فيه من التبرج والإغراء. وإذا كانت صلعاء فهل توضعها أم لا ؟

البعض يقول: هذه حالة ضرورة فلها أن تضعها سواء كانت متزوجة أم غير متزوجة، لأن الضرورات تبيح المحظورات. قلت: يجوز ذلك إذا انتفى الغش والتزوير^(٤).

(١) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٣٩، روضة الطالبين ١/ ٢٧٦، الإنصاف ١/ ١٢٦

(٢) فتح الباري ١٠/ ٣٧٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) فتاوي معاصرة: القرضاوي ص ٤٢٧.

ب- بالنسبة للرجل:

أرى أنه لا يجوز للرجل الأصلع وضع الباروكة، لأنه من الوصل المنهي عنه.

حكم تركيب الرموش الصناعية:

تركيب الرموش الصناعية حكمه حكم الباروكة، فإذا كان للزوج وبإذنه فهو جائز لانتقاء الغش والتزوير، أما إذا لم تكن ذات زوج أو كان ذلك بدون إذنه، فلا يجوز.

حكم غرس الشعر

غرس الشعر: هو عبارة عن عملية جراحية تجميلية حديثة، يقوم فيها الطبيب بأخذ جزء من شعر الإنسان الذي يريد الغرس أو من غيره، ليغرسه في المنطقة التي تساقط فيها الشعر^(١).

وغالبا ما تتم عملية الغرس بأن يأخذ من عانة الرجل نفسه، بأن تسلخ جلدة عانته بما فيها من شعر لترقع في رأسه، وإنما اختبرت جلدة العانة دون غيرها لكثافة الشعر فيها وغازاته.

وقد تتم عملية الغرس بأخذ الشعر السليم من المناطق الخلفية للرأس وزرعها في المناطق الصلعاء.

حكم غرس الشعر:

عن حكم غرس الشعر نفرق بين ما إذا كان الشعر المغروس من

(١) حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية: د/ كمال الدين بكرو ص ١٩١

الإنسان نفسه، أو من آدمي غيره، أو من غير آدمي. فهذا ثلاث صور:

الصورة الأولى: كون الشعر المغروس من الإنسان نفسه:

الأمر يتعلق بكون غرس الشعر الأصلع من الأمور الضرورية أو الحاجية أو التحسينية، فقد يكون غرس الشعر من الأمور الحاجية، فالعيوب الناتجة عن فقد الشعر يترتب عليه آلام نفسية، وقد يكون الغرس أمراً تحسينياً.

وصلح الرجال لا يحدث ألماً نفسياً لكثرة انتشاره بين الناس، ولذلك لا يصل أمر الغرس عند الرجال إلى درجة الحاجة أو الضرورة

أما النساء فالصلع لديهن عيب خلقي يحدث ألماً نفسياً، كما ينتج عنه ضرر اجتماعي، وذلك لأن شعر المرأة زينة، وهو جزء من جمالها. ولذلك نقول: إذا كان الغرس لا تستدعيه حاجة يبقي الأمر على حكم الأصل في الانتفاع ببدن آدمي، وهو الحرمة^(١).

وأما إذا كانت هناك حاجة وضرورة تستدعي هذا النوع من الغرس فيكون الحكم عندئذ الجواز.

وقد صدر عن مجلس الفقه الإسلامي بجدة قرارات منها: "يجوز نقل العضو من مكان من جسم الإنسان إلى مكان آخر من جسمه، مع مراعاة أن النفع المتوقع من هذه العملية أرجح من الضرر المترتب عليها،

(١) المرجع السابق.

وبشرط أن يكون ذلك لإيجاد عضو مفقود، أو لإعادة شكله، أو وظيفته المعهودة له، أو لإصلاح عيب، أو إزالة دَمَامَة تسبب للشخص أذى نفسياً أو عضوياً " (١).

وقال د / محمد البار: " قد أجمع كل من أفتى في هذا العصر في هذه النازلة بإباحة الغرس الذاتي، لا أعلم لهم مخالفاً، وقد استدلوا على ذلك بقواعد الشريعة العامة، وأن في ذلك مراعاة لمقاصد الشريعة من حفظ النفس والأعضاء، وإزالة التشوهات التي تعيق الوظيفة، وتسبب آلاماً نفسية للمصاب بها " (٢).

وأخيراً نقول: قد عمد كثير من الرجال في العصر الحديث إلى غرس شعورهم، وهذا أمر تحسيني بحت ليس من الضرورة في شيء، فإذا كان الغرس بسبب تشوه خلقي فالأمر جائز، وقد أجاز ذلك بعض العلماء بشروط منها:

- أن يكون التشوه الخلقي في مكان ظاهر من البدن، ويولد في النفس آلاماً نفسية.

- أن يكون الحظر مأموناً في نقل العضو المراد غرسه، وكذلك الغرس.

- أن يغلب على ظن الطبيب نجاح هذه العملية (٣)

(١) قرارات الدورة الرابعة لمجلس مجمع الفقه الإسلامي جمادي الآخرة ١٤٠٨هـ —

منظمة المؤتمر الإسلامي — جدة ص ٢.

(٢) الموقف الفقهي والأخلاقي من مصيبة زرع الأعضاء ص ١١٦.

(٣) حكم نقل الأعضاء البشرية والحيوانية: كمال الدين بكر ص ٢٠٢.

الصورة الثانية: كون الشعر المغروس من آدمي غيره:

وهذا حرام، لأن شعر الأدمي أو جزء منه لا يحل الانتفاع به لكرامته^(١).

الصورة الثالثة: كون الشعر المغروس من غير الأدمي (نجساً، أو طاهراً):

وهذه الصورة تأخذ حكم الوصل المنهي عنه^(٢).

(١) بدائع الصنائع ٤/ ٣٣٣، البناية ٧/ ٢٢١، الفتاوى الهندية ٣/ ٤٠٤، الفروع ١/ ١٤١.

(٢) أحكام جراحة التجميل في الفقه الإسلامي ص ٣٢.

المبحث الثالث

نمص شعر الوجه

النمص: هو عبارة عن نتف الشعر من الوجه.

والنامصة: هي التي تنتف شعر وجهها أو شعر وجه غيرها.

والمتنمصة: وهي من تأمر غيرها بفعل ذلك ^(١).

الفرق بين النمص والنتف والحف:

النمص: نمص شعر الوجه خاصة، والنتف: أعم، يدخل فيه الوجه وغيره.

والحف: هو إزالة الشعر من الوجه بأداة حادة ^(٢).

الأدلة على تحريم النمص:

وردت أحاديث كثيرة في تحريم النمص نذكر منها ما يلي:

١- ما روى عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: "لعن الله الواشمات والمستوشمات، والنامصات والمتنمصات، والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله" قال: فبلغ ذلك امرأة من بني أسد، يقال لها: أم يعقوب، وكانت تقرأ القرآن فأنته، فقالت: ما حديث بلغني عنك إنك لعنت الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله؟ فقال ابن مسعود: "وما لي لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله

^(١) لسان العرب: مادة (نمص) مختار الصحاح: مادة (نمص).

^(٢) المرجعين السابقين.

عليه وسلم وهو في كتاب الله، فقالت المرأة: قرأت ما بين لוחي المصحف فما وجدته، فقال: لئن كنت قرأتني فقد وجدته.

قال الله عز وجل: " وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا " (١) " (٢).

٢- ما روي عن عائشة — رضي الله عنها — قالت: " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الواشمة والمستوشمة، والواصلة والمستوصلة، والنامصة والمتنمصة " (٣).

٣- ما روى عن ابن عباس — رضي الله عنهما — قال: " لعنت الواصلة والمستوصلة، والنامصة والمتنمصة، والواشمة والمستوشمة من غير داء " (٤).

من الأحاديث السابقة لعن النبي صلى الله عليه وسلم فاعلة النمص، ونهى عن فعله، والنهي لا يكون إلا على شيء محرم.

أقوال الفقهاء في النمص والنتف والحف:

أولاً: نتف الحاجب أو حدّه:

اتفق العلماء على أن نتف الحاجبين هو من النمص المحرم^(٥)، فلا

(١) سورة الحشر: الآية ٧.

(٢) صحيح البخاري: كتاب التفسير — برقم ٤٦٠٤، صحيح مسلم — كتاب اللباس والزينة — برقم ٢١٢٥، واللفظ له.

(٣) سنن النسائي — كتاب الزينة — باب: المتنمصات — برقم ٥١٠١.

(٤) سنن أبي داود — كتاب الرجل — باب: في صلة الشعر — برقم ٤١٧٠.

(٥) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٣٩، كفاية الطالب الرباني ٤/ ٣٦١، المجموع شرح المذهب ١/ ٣٧٨، الآداب الشرعية ٣/ ٣٥٥، المغني ١/ ٧٧.

يجوز للمرأة إزالة الحاجبين كلياً، والاستعاضة عنها بحواجب صناعية، لما فيه من تغيير خلق الله للحاجبين بالإزالة، ولما يترتب على وضع المواد الكيماوية من أضرار بالغة، فاستخدام أقلام الحواجب وغيرها لها تأثيرها الضار فهي مصنوعة من مركبات معادن ثقيلة، مثل: الرصاص، والزنبق تذاب في مركبات دهنية مثل زيت الكاكاو، كما أن المواد الملونة تدخل فيها بعض المشتقات البترولية، وكلها تضر بالجلد، ولو استمر استخدامها لأصبح لها تأثيرها الضار على الدم والكبد والكلى وذلك لامتناع المسام الجلدية لهذه المواد^(١).

كذلك لا يجوز للمرأة ترقيق حاجبيها لما فيه من تغيير الخلقة الأصلية، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك: (المغيرات خلق الله...) (٢).

ثانياً: حَفَّ شعر الوجه (ما عدا الحاجبين) أو نتفه:

يختلف الحكم بالنسبة للرجل عن المرأة.

أ- أما الرجل فيحرم عليه التتمص لعدم وجود الضرورة لهذا الفعل، ولتحقق علة تحريم النمص فيه.

ب- أما المرأة: فقد اختلف الفقهاء في حكم نتف شعر وجهها (ما عدا الحاجبين):

فذهب الجمهور: إلى أن نتف المرأة شعر وجهها داخل في النمص المنهي عنه، إلا أنهم قيدوا ذلك بعدم الضرورة، فإذا كانت ثمة ضرورة

(١) أحكام جراحة التجميل: د/ محمد عثمان شبير ص ٣٣.

(٢) المراجع السابقة.

تستدعي ذلك كان تنبت للمرأة لحية أو شارب، فعند ذلك قالوا بالجواز ^(١).

وإما المالكية: فقد أوجبوا على المرأة إزالة ذلك الشعر ^(٢).

وهل يشترط في فعل ذلك أن تكون المرأة متزوجة ؟

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية: إلى القول بأنه لا يجوز التمسك لغير المتزوجة، أما المتزوجة فيجوز لها ذلك إذا كان بإذن الزوج، لأنه من الزينة المطلوبة، والمرأة مأمورة بها شرعاً لزوجها ^(٣).

ودليلهم ما يلي:

١- ما روته بكرة بنت عقبة أنها سألت عائشة رضي الله عنها - عن الحفاف، فقالت: " إن كان لك زوج فاستطعت أن تنتزعي مقلتيك فتصنعيهما أحسن مما هما فيه فافعلي " ^(٤).

٢- ما روي من طريق أبي إسحاق عن امرأته، أنها دخلت على عائشة - رضي الله عنها - وكانت شابة يعجبها الجمال - فقالت: المرأة تحف جبينها لزوجها، فقالت: "أميطي عنك الأذى ما استطعت " ^(٥).

أما الحنابلة: فقالوا بالجواز مطلقاً، فهم لم يفرقوا بين المتزوجة وغير المتزوجة ^(٦).

(١) الآداب الشرعية ٣/ ٣٥٥، الإنصاف ١/ ١٢٦، حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٣٩، أحكام النساء ص ٣٤٢.

(٢) الفواكه الدواني ٢/ ٣١٤، حاشية العدوي ٢/ ٥٩٩.

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٣٩، الفواكه الدواني ٢/ ٣١٤، المجموع ٣/ ١٤١.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٨/ ٤٢٦.

(٥) فتح الباري: لابن حجر ١٠/ ٣٣٨.

(٦) الإنصاف ١٠/ ١٢٦، المغني ١/ ٧٧.

المبحث الرابع

الاختضاب (الصبغ)

الاختضاب: هو استعمال الخضاب، والخضاب هو ما يغير به لون الشيء.

والخضب: هو تغير لون الشعر بالحناء وغيرها من الأصبغة^(١).

الأدلة التي وردت في الحث على الخضاب:

ورد في الحث على خضاب الشعر أحاديث كثيرة نذكر منها:

١- ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم: "إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم"^(٢).

٢- ما روي عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: جيء بأبي قحافة يوم الفتح إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكان رأسه ثغامة^(٣)، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "اذهبوا به إلى بعض نسائه، فلتغيره بشيء وجنبوه السواد"^(٤).

٣- ما روي عن أبي أمامة - رضي الله عنه - قال: خرج

(١) المصباح المنير: مادة (خضب) - لسان العرب: مادة (خضب)، مختار الصحاح: مادة (خضب).

(٢) صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب: الخضاب - برقم ٥٥٥٩، صحيح مسلم -

كتاب اللباس والزينة - باب: مخالفة اليهود في الصبغ - برقم ٢١٠٣

(٣) الثغامة: نبات شديد البياض زهره وثمره.

(٤) صحيح مسلم - كتاب اللباس والزينة - برقم ٢١٠٢.

رسول الله صلى الله عليه وسلم على مشيخة من الأنصار بيضاً لحاهم فقال: " يا معشر الأنصار حمّروا وصفّروا وخالفوا أهل الكتاب " (١)

٤- ما روي عن عتبة بن عبد قال: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم — يأمر بتغيير الشعر مخالفة للأعاجم " (٢).

٥- ما روي عن أبي رمثة قال: " كان النبي صلى الله عليه وسلم يخضب بالحناء والكتم، وكان شعره يبلغ منكبيه " (٣).

في الأحاديث السابقة دليل على جواز الاختضاب، وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على خضب النبي صلى الله عليه وسلم، وخضب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

الأشياء التي يختضب بها وحكمها:

الاختضاب (الصبغ) يكون بوسائل كثيرة: فقد يكون بالحناء والكتم، وبالورس والزعفران، وبالسواد، وبالأصبغة الموجودة في عصرنا الحاضر وهي كثيرة، وقبل أن نبين حكم الاختضاب بكل واحدة منها. نعرض لمسألتين هامتين هما:

المسألة الأولى: الأفضلية بين الخضاب وعدمه.

المسألة الثانية: اختضاب النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) المسند: لأحمد برقم ٢١٢٥٢، بسند حسن، انظر: فتح الباري ١٠ / ٣٥٤

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ١٧ / ١٢٩، وقال عنه في مجمع الزوائد ٥ / ١٦٢: وفيه

الأحوص بن حكيم وهو ضعيف وقد وثق.

(٣) المسند ٤ / ١٦٣، المعجم الكبير للطبراني ٢٢ / ٢٦.

وإليك تفصيلهما:

المسألة الأولى: الأفضلية بين الخضاب وعدمه:

بعد أن ذكرنا الأحاديث الواردة في الحث على الخضاب (الصبغ) لتغيير الشيب، هل الأفضل تركه أو الأفضل الإتيان به ؟.

اختلف الصحابة والتابعون وجماعة من السلف في هذه المسألة:

فذهب بعضهم: إلى أن ترك الخضاب أفضل. وقد روي هذا عن أبي بكر وعمر وعلي وآخرين ^(١).

وذهب آخرون: إلى أن الخضاب أفضل، وخضب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ^(٢).

ولكل دليله من الأحاديث الصحيحة، والواقع أن الأمر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالإجماع، ولهذا لم ينكر بعضهم على بعض، وقد نقل الشوكاني قول ابن جرير الطبري في ذلك، يقول الطبري: " الصواب أن الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتغيير الشيب وبالنهي عنه كلها صحيحة، وليس فيها تناقض، بل الأمر بالتغيير لمن شبيه كشيب أبي قحافة، والنهي عنه لمن شمت ^(٣) فقط، قال: واختلاف السلف في فعل الأمرين بحسب اختلاف أحوالهم في ذلك ^(٤).

(١) فتح الباري ٣٥٥/١٠، نيل الأوطار ١/ ١٤١.

(٢) المرجعين السابقين.

(٣) الشمت: يباض شعر الرأس يخالطه سواد، انظر: مختار الصحاح مادة (شمت).

(٤) نيل الأوطار ١/ ١٤١.

المسألة الثانية: اختضاب النبي صلى الله عليه وسلم:

هل اختضب (صبغ) النبي صلى الله عليه وسلم ؟

وللإجابة نقول:

وردت أحاديث تدل على أنه صلى الله عليه وسلم خضب،
وأحاديث تدل على أنه لم يخضب.

أما أحاديث اختضابه صلى الله عليه وسلم فهي:

١- ما روي عن عثمان بن عبد الله بن موهب، قال: "دخلت على أم سلمة - رضي الله عنها - فأخرجت إلينا شعراً من شعر النبي مخضوباً"^(١).

٢- ما روي عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال: "أرسلني أهلي إلى أم سلمة بقدر من ماء من قصة فيها شعر من شعر النبي صلى الله عليه وسلم، وكان إذا أصاب الإنسان عين أو شيء بعث إليها مخضبة"^(٢)، فاطلعت في الجبل^(٣) فرأيت شعرات حمراً"^(٤).

٣- ما روي عن أبي رزمة، قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يخضب بالحناء والكتم، وكان شعره يبلغ منكبيه"^(٥).

(١) صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب: ما يذكر في الشيب - برقم ٢٦٢٣.

(٢) المخضبة: هي من جملة الآنية. انظر: فتح الباري ١٠ / ٣٥٣.

(٣) الجبل: هو شيء يتخذ من معدن يشبه الجرس، فيوضع فيه ما يحتاج إلى صيانته، انظر: فتح الباري ١٠ / ٣٥٣.

(٤) صحيح البخاري: كتاب اللباس - باب: ما يذكر في الشيب - برقم ٥٥٥٧.

(٥) المسند: لأحمد ٤ / ١٦٣، الطبراني في الكبير ٢٢ / ٧٢٦.

فهذه الأحاديث تدل على اختضاب النبي صلى الله عليه وسلم، وأن ذلك أفضل، ولو كان غير ذلك ما فعله.

وأما الأحاديث التي تدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يختضب فهي:

١- ما روي عن ابن سيرين قال: سألت أنساً، أخضب النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: " لم يبلغ الشيب إلا قليلاً " (١).

٢- ما روي عن ثابت قال: سئل أنس عن خضاب النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: " إنه لم يبلغ ما يخضب، لو شئت أن أعَدَّ شَمَطاته في لحيته " (٢).

تعليق: الأحاديث التي تدل على اختضابه صحيحة، وكذلك الأحاديث التي تدل على عدم اختضابه صحيحة، وللتوفيق بينها نقول: أنه يحتمل أن يكون الذين اثبتوا الخضاب شاهدوا الشعر الأبيض، ثم لما خضبه رآه الذين لم يثبتوا الخضاب، وعلى فرض عدم ثبوت الاختضاب من النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا يقدح في سنية الاختضاب (٣).

وبعد بيان هاتين المسألتين، نعود إلى الحديث عن الأشياء التي يختضب بها، وحكم كل منها، وذلك على النحو التالي:

(١) صحيح البخاري: كتاب اللباس - باب ما يذكر في الشيب - برقم ٥٥٥٥.

(٢) صحيح البخاري: كتاب اللباس برقم ٥٥٥٦.

(٣) فتح الباري ١٠ / ٣٥٣ وما بعدها.

أولاً: الاختضاب بالحناء والكتم^(١) وحكمه:

يستحب الاختضاب (الصبغ) بالكتم والحناء لشعر الرجل والمرأة، وللحية الرجل في سائر الأحيان. وهذا باتفاق العلماء^(٢).

والدليل على الاستحباب ثابت بالسنة، ومن ذلك ما يلي:

أ- ما روي عن أبي ذر الغفاري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن أحسن ما غيرتم به هذا الشيب الحناء والكتم " ^(٣).

٢- ما روي عن أبي رُمثة قال: " كان النبي صلى الله عليه وسلم يخضبه بالحناء والكتم، وكان شعره يبلغ منكبيه " ^(٤).

٣- ما روي عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: " اختضب أبو بكر بالحناء والكتم، واختضب عمر بالحناء بحتاً " ^(٥).

يقول الشوكاني مبيناً الاختضاب بالحناء والكتم: (الحناء والكتم من أحسن الصباغات التي يُغير بها الشيب " ^(٦)، وقد ورد عن الإمام أحمد بن

(١) الكتم: بفتح الحاء، نبت يخلط بالحناء ويخضب به الشعر، وهذا النبت هو المعروف بورق النيل، انظر: نيل الأوطار ١/ ١٤٢، لسان العرب: مادة (كتم).

(٢) المجموع ١/ ٢٩٤، المغني ١/ ٧٥، حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٧١، كفاية الطالب ٤/ ٣٣٤.

(٣) سنن الترمذي: كتاب اللباس - باب: ما جاء في الخضاب - برقم ١٧٥٣، وقال: حسن صحيح، سنن أبي داود - كتاب الترجل - برقم ٤٢٠٥.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) صحيح مسلم - كتاب الفضائل - باب: شبيهه - صلى الله عليه وسلم - برقم ٢٣٤١.

(٦) نيل الأوطار ١/ ١٤٧.

حنبل قوله: (إني لأرى الشيخ المخضوب فأفرح به، وذاكر رجلاً فقال: لم لا تختضب ؟ فقال: أستحي، قال: سبحان الله سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم) (١).

وجه استحباب الخضب بالحناء والكتم: أن هذه المواد تجعل الشعر ليناً طرياً ولا تؤثر على الجلد.

ثانياً: الاختضاب بالورس والزعفران:

الورس: عبارة عن نبات أصفر كالسمسم طيب الرائحة، صبغة بين الحمرة والصفرة، تستعمل في صبغ الشعر (٢).

والزعفران: عبارة عن نبات أحمر طيب الرائحة يصبغ به (٣).

والاختضاب بهما مستحب، وقد فعله بعض الصحابة رضي الله عنهم (٤).

ورد عن أبي مالك الأشجعي — رضي الله عنه — قال: " كان خضابنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الورش والزعفران " (٥)

وورد عن الحكم بن عمر الغفاري قال: " دخلت أنا وأخي رافع على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — وأنا مخضوب بالحناء، وأخي مخضوب بالصفرة، فقال عمر: هذا خضاب الإسلام، وقال

(١) الآداب الشرعية ٣/ ٣٥٢، المغني ١/ ٧٥.

(٢) مختار الصحاح مادة (ورش) المعجم الوسيط: مادة (ورش) نيل الأوطار ١/ ١٤٣.

(٣) نيل الأوطار ١/ ١٤٣.

(٤) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٧١، المجموع ١/ ٢٩٤، الفروع ٣/ ٣٥٢.

(٥) مسند الإمام أحمد ٣/ ٤٧٢.

لأخي: هذا خضاب الإيمان " (١).

ثالثاً: الاختضاب بالبياض وحكمه:

قد يعتمد بعض الناس إلى خضب شعره ولحيته بمادة بيضاء، إظهاراً للعلو في السن، لطلب الرياسة والمهابة والتعظيم، ولقبول حديثه، وأمثال ذلك من الأغراض، على اعتبار أن الشيب وقار، وحكم الخضاب بالبياض مكروه، لاستخدام الرجل أساليب احتيالية للوصول إلى ما يريد (٢).

رابعاً: الاختضاب بالسواد وحكمه:

الاختضاب (الصبغ) بالسواد هو المنتشر الزائع بين الناس في هذا العصر، فكثير من الناس يصبغون رؤوسهم بالسواد دون غيره من الألوان رجالاً كانوا أو نساء، وما هدفهم من الإقبال على ذلك حتى يخفون الشيب، ويظهرون على أنهم شباب.

لأجل ذلك نفصل الحكم في الاختضاب بالسواد فنقول:

ذهب أبو حنيفة ومحمد، والحنابلة، وبعض الشافعية (٣): إلى أن الخضاب بالسواد مكروه كراهه تحريمية.

وذهب بعض المالكية إلى التفصيل فقالوا: إن كان للتغريز والتدليس منع، وإن كان للجهاد ندب، وإن كان للتشايب كره، والكرهية

(١) مسند أحمد ٥/ ٦٧، وقال عنه في مجمع الزوائد ٥/ ١٥٩: فيه عبد الصمد ابن حبيب

وتقه ابن معين، وضعفه أحمد، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٢) فتح الباري ١٠/ ٣٥٥.

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٧١، المغني ١/ ٧٦، المجموع ١/ ٢٩٤.

عند المالكية كراهة تنزيه^(١).

وذهب النووي والحاوي من الشافعية: إلى أن الخضاب بالسواد حرام^(٢).

وذهب بعض العلماء كأبي يوسف من الحنفية، وإسحاق بن راهويه: إلى أن الخضاب بالسواد جائز بلا كراهة^(٣).

خلاصة: نخلص من الأقوال السابقة إلى أن الخضاب بالسواد جمع بين الحرمة والكراهة التحريمية، والتنزيهية، والجواز. ولكل دليله:

أدلة القائلين بالحرمة والكراهة:

استدلوا لما ذهبوا إليه بما يلي:

الدليل الأول: ما روي عن ابن عباس — رضي الله عنهما — قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: — " يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة " ^(٤)

المناقشة: يناقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الأول: إنه حديث ضعيف فلا يحتج به ^(٥).

الثاني: على فرض صحته فإنه لا دلالة فيه على كراهة الخضاب

(١) زروق على متن الرسالة ٢ / ٣٧١.

(٢) المجموع ١ / ٢٩٤.

(٣) حاشية ابن عابدين ٥ / ٢٧١.

(٤) سنن أبي داود — كتاب الترجل — باب: ما جاء في خضاب السواد — برقم ٢١٢؛

(٥) المجموع ١ / ٢٩٤.

بالسواد، بل فيه الإخبار عن قوم هذه صفتهم^(١).

ويرد على هذه المناقشة بما يلي:

١- قولهم: إن الحديث ضعيف فلا يحتج به، غير صحيح، فقد صححه ابن حبان والحاكم في المستدرک، وقال: صحيح الإسناد، وقال ابن حجر: وإسناده قوي^(٢).

٢- قولهم: إن الحديث لا دلالة فيه على كراهة الخضاب بالسواد، وأنه إخبار... الخ " فيرد عليهم: بأن كل ما يقوله النبي في مجال التشريع هو من التشريع في كل زمن، وقد تحققت نبؤة الرسول في هذا الزمان حيث الكثير من المسلمين يخضبون رؤوسهم بالسواد^(٣).

الدليل الثاني: حديث جابر قال: جيء بأبي قحافة يوم الفتح إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رأسه ثغامة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " اذهبوا به إلى بعض نسائه، فتلغيره بشيء وجنبوه السواد"^(٤).

وهذا الحديث واضح الدلالة في النهي عن الصبغ بالسواد.

أدلة القائلين بجواز الاختضاب بالسواد:

استدلوا على الجواز بما يلي:

(١) الترغيب والترهيب ٣/ ١١٩.

(٢) فتح الباري: لابن حجر ٦/ ٤٩٩.

(٣) فتح الباري - مرجع سابق.

(٤) سبق تخريجه.

الدليل الأول: ما روي عن عبد الحميد بن صيفي عن أبيه عن جده صهيب الخير — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إن أحسن ما اختضبتم به لهذا — أي الشيب — السواد، أرغب لنسائكم فيكم، وأهيب لكم في صدور أعدائكم ^(١) .

فهذا الحديث فيه دليل على جواز الصبغ بالسواد، فإن قيل: إنه حديث ضعيف، فنقول: بأن البوصيري (في مصباح الزجاجة في الزوائد على ابن ماجه) قال: أن إسناده حسن ^(٢) .

الدليل الثاني: ما روي عن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه —: كان يأمر بالخضاب بالسواد ويقول: (هو تسكين للزوجة وأهيب للعدو) ^(٣) .

الدليل الثالث: أن كثيراً من السلف رخص في اختضاب الشعر بالسواد كعثمان والحسن والحسين وعقبة بن عامر وسعد بن أبي وقاص وجريير بن عبد الله وغيرهم، وقد قال بجوازه محمد بن إسحاق، وابن الجوزي ^(٤) .

القول الراجح:

بعد عرض أقوال العلماء في مسألة صبغ الشعر بالسواد، وذكر أدلتهم نرى أن الراجح هو أن الاختضاب بالسواد أقل ما يكون فيه هو

(١) سنن ابن ماجه — كتاب اللباس — باب: الخضاب بالسواد — برقم ٣٦٢٥.

(٢) مصباح الزجاجة على زوائد ابن ماجه ٩٣ / ٤.

(٣) تحفة الأحوذى ٤٣٧ / ٥، عمدة القارئ ٥١ / ٢٢.

(٤) المرجعين السابقين.

الكراهة التحريمية لما فيه من التغرير والتدليس، وتغيير خلقه بخلاف الاختضاب بالألوان الأخرى فليس فيها شيء مما ذكرنا.

خامساً: الأصبغة الكيماوية الحديثة وأثرها:

الأصبغة الحديثة، المختلفة الأشكال والألوان إن كانت طاهرة فاستعمالها جائز ما عدا السواد، فهو مكروه عند الجمهور، حرام عند الشافعية.

إلا أن لهذه الأصبغة الكيماوية أثراً ليس على الشعر وحده، بل على الجلد، جاء في الموسوعة الطبية الميسرة: (الأصبغة الكيماوية لها ميزة الثبات لعدة شهور، وهي وإن كانت لا تسبب أضراراً كثيرة إلا أنها على المدى البعيد تؤدي إلى التهابات تظهر في جلد جفون العينين والرقبة وخلف الأذنين والوجه، ومن ثم تنتشر في أماكن متفرقة من الجسم) ^(١).

(١) الموسوعة الطبية الميسرة ١٠ / ١٧٧٠ بتصرف.

الفصل الثالث

الأحكام الفقهية المتعلقة بالنظر إلى

الشعر، ومسه، وإنباته وأثره في إثبات البلوغ

تمهيد:

في هذا الفصل سنتناول الحديث عن النظر إلى الشعر، وحكم مسه، وإنباته وأثره في إثبات البلوغ، وذلك في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول

النظر إلى الشعر

هناك مجموعة من الأحكام تتعلق بالنظر إلى شعر الإنسان، فمنها ما يتعلق بالنظر إلى شعر الرأس، والنظر إلى شعر العانة، والنظر إلى بقية الشعر.

فها هنا ثلاث مسائل نذكرها ونبين حكم كل منها:

المسألة الأولى

النظر إلى شعر رأس المرأة

١- النظر إلى شعر رأس المرأة البالغة الحرة المتصل بها حرام، بالاتفاق^(١).

والدليل على التحريم ما يلي:

(١) فتح القدير ١/ ١٨٢، حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٤٥، حاشية الدسوقي ١/ ٢١٥، روضة

الطالبين ٧/ ٢٧، المغني ١/ ٦٣٨.

أ- قوله تعالى: " وَلَا يُدِينُ زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا " ^(١)

فقد نهى سبحانه عن إظهار المرأة زينتها، والشعر من زينتها، وهو جزء من العورة ^(٢).

ب- ما روي عن عائشة - رضي الله عنها -: " إن رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار " ^(٣).

والمقصود بالحائض - هنا - البالغة، لأن الحائض ممنوعة من الصلاة. وقد بين الحديث: أن الله لا يقبل صلاة امرأة بالغة إلا بخمار - أي مستورة الرأس، وستر الرأس عام في كل الأحوال إلا في منزلها ومع محارمها ^(٤).

أما النظر إلى شعر رأس المرأة المنفصل عنها، فقد اختلف في حكمه الفقهاء على قولين:

القول الأول: عدم جواز النظر إلى شعر المرأة المنفصل عنها

وإلى هذا القول ذهب الحنفية والمالكية، وأصح الأقوال في مذهب الشافعية ^(٥).

^(١) سورة النور: الآية ٣١.

^(٢) العناية على الهداية ١/ ١٨٤، مطالب أولى النهي ٥/ ١٩.

^(٣) سنن أبي داود - كتاب الصلاة - باب: المرأة تصلي بغير خمار - برقم ٦٤١، سنن ابن ماجه - كتاب الطهارة - برقم ٦٥٥، ورواه الحاكم في المستدرک ١/ ٢٥١ وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

^(٤) تفسير القرطبي ١٢/ ٢٤٥، نيل الأوطار ٢/ ٥٦.

^(٥) البحر الرائق ١/ ٢٨٥، مجمع الأنهر ٢/ ٥٤٠، حاشية الدسوقي ١/ ٢١٣، نهاية المحتاج ٦/ ١٩٦، روضة الطالبين ٧/ ٢٥.

واستدلوا: بعموم الأدلة نفسها التي تحرم النظر إلى هذا الجزء المتصل.

القول الثاني: يرى جواز النظر إلى شعر المرأة المنفصل عنها. وهو مذهب أحمد ^(١)، وهو مروى عن أبي حنيفة ^(٢). واستدلوا بما يلي:

- ١- قالوا إن هذه الأجزاء انفصلت عن المرأة فجاز النظر إليها، قياساً على جواز النظر إلى ريقها ودمعها اللذين ينفصلان عنها.
- ٢- إن محل الحرمة قد زال بعد الانفصال، وعلى ذلك فإن جواز النظر إلى شعر الرأس المنفصل عنها جائز ^(٣).

القول الرابع: أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من جواز النظر إلى شعر رأس المرأة منفصلة لانتفاء علة الحرمة وهو النظر إلى العورة.

ب- النظر إلى شعر رأس الأمة: جائز بالاتفاق ^(٤)، لتمييزها عن النساء الحرائر.

ويستدل على الجواز: بفعل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه ضرب أمة لآل أنس رآها متقنعة وقال: "اكشفي رأسك ولا تشبهي بالحرائر" ^(٥).

(١) مطالب أولي النهي ٥/ ١٨، كشف القناع ٥/ ١٥.

(٢) البحر الرائق ١/ ٢٨٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٤٦، حاشية الدسوقي ١/ ٢١٤، الروضة ٧/ ٥٦.

(٥) مصنف عبد الرزاق ٣/ ١٣٥، مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٢٣٠، المحلى: لابن حزم ٣/ ٢٢١.

المسألة الثانية

النظر إلى شعر العانة

لا يجوز النظر إلى شعر عانة الرجل أو المرأة، لأنه جزء من العورة المأمور بسترها، إلا لزوجة أو زوج فإنه يجوز أن ينظر كل منهما إلى الآخر، لأنه لا عورة بينهما.. وهذا باتفاق أهل العلم ^(١)

والدليل على عدم جواز النظر إلى شعر العانة ما يلي:

١- ما روي عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد " ^(٢).

٢- ما روي بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قلت: يا رسول الله، عورائنا ما نأتي منها وما نذر ؟ قال: " احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك "، قلت: فإذا كان القوم بعضهم في بعض، قال: إن استطعت إن لا يراها أحد فلا يرينها " قلت: فإذا كان أحداً خالياً، قال: " الله تبارك وتعالى أحق أن يستحي منه الناس " ^(٣)

(١) البحر الرائق ١/ ٢٨٦، حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٤٥، حاشية الدسوقي ١/ ٢١٥، روضة الطالبين ٧/ ٢٥، كشف القناع ٥/ ١٥، المغني ١/ ٦٣٦.

(٢) صحيح مسلم - كتاب الحيض - باب: تحريم النظر إلى العورات - برقم ٣٣٨، سنن الترمذي - الآداب - باب: كراهية معاينة الرجل الرجل والمرأة المرأة برقم ٢٧٩٤.

(٣) سنن الترمذي - باب ما جاء في حفظ العورة - برقم ٢٧٩، وقال: هذا حديث حسن، سنن أبي داود - باب ما جاء في العورة - برقم ٤٠١٧، سنن ابن ماجه - برقم ١٩٢٠.

وجه الاستدلال: دل الحديثان على أن العانة عورة لا يجوز النظر إليها، والشعر من العانة فينطبق عليه الحكم، ويستثنى من عدم الجواز — كما ذكرنا — نظر الزوجين إلى بعضهما البعض لانقضاء علة الحرمة بينهما.

وإذا انفصل شعر العانة بالحلق في حق الرجل والمرأة أو النتف في حق المرأة فإنه ينبغي لمن فعل ذلك أن يواريه في الأرض حتى لا ينظر أحد إليه، أو يترتب عليه أضرار^(١).

المسألة الثالثة

النظر إلى بقية شعر الجسم

القاعدة: أنه لا يجوز النظر إلى الشعر الذي لا يجوز النظر إلى العضو الذي يحمله، لمشاركتهما في علة الحرمة، وهو كونه عورة.

أما الأعضاء التي يوجد بها شعر مما ليست بعورة فإنه يجوز النظر إليها مطلقاً.

(١) مجمع الأنهر ١/ ٢٨٥، نهاية المحتاج ٦/ ١٩٥، الروضة ٧/ ٢٧، مغني المحتاج ٣/

المبحث الثاني

مس الشعر وحكمه

في هذا المبحث نتناول الحديث عن مس شعر المرأة وحكمه، وحالة الضرورة التي تبيح المس، وهل ينتقض الوضوء بالمس؟
فها هنا ثلاث مسائل نتحدث عنها بالتفصيل:

المسألة الأولى

حكم مس شعر المرأة

مس شعر المرأة غير المحرمة لا يجوز إلا لضرورة توجب المس
فقد اتفق أهل العلم على أنه لا يجوز للرجل أن يمس المواضع التي
يباح له أن ينظر إليها من المرأة الأجنبية عنه، ومنها مس الشعر، ولو
آمنت الشهوة عند مس أحدهما للآخر لأنه لا حاجة إلى هذا المس^(١)
يدل على ذلك: ما رواه معقل بن يسار — رضي الله عنه — أن
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال: " لأن يُطعن في رأس رجل
بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له " ^(٢).
وجه الاستدلال: في هذا الحديث تشديد لحرمة المس، وخطره من

(١) فتح القدير ٨/ ٩٧، البحر الرائق ٨/ ٢١٩، منح الجليل ٢/ ٥، نهاية المحتاج ٦/ ١٨٧،
روضة الطالبين ٧/ ٢٦، كشف القناع ٥/ ١٣.

(٢) المعجم الكبير: للطبراني برقم ٤٨٧، وقال عنه في مجمع الزوائد ٤/ ٣٢٦، ورواه
الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

غير ضرورة وحاجة تدعو إليه، وهذا ما سنتحدث عنه في المسألة التالية^(١).

المسألة الثانية

الضرورة التي تبيح مس الشعر وغيره من أعضاء الجسم

كما هو معلوم فإن الضرورات تبيح المحظورات، فهذه قاعدة فقهية متفق عليها.

ومن خلال هذه القاعدة نقول: أنه إذا كان الأصل حرمة مس شعر الأجنبية وغيره من أعضاء جسمها، إلا أنه وفي حالات معينة يجوز مس هذه الأعضاء ومنها شعرها، وذلك عند مداواتها، أو توليدها، أو تمريضها، ولو كان الموضع الذي يحتاج إلى مسه هو الفرع، وذلك لوجود الضرورة إلى هذا المس، وهذا مما اتفق عليه أهل العلم^(٢).

وللنساء أيضاً — النظر إلى عورات الأجانب متى دعت الضرورة والحاجة إلى ذلك، يدل لجميع ما ذكرنا ما يلي:

١- ما روي عن الربيع بنت مَعُوذٍ الأنصارية قالت: " كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم — نسقي وندأوي الجرحى ويرد القتلى إلى المدينة " ^(٣).

(١) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٣٧ موسوعة الإجماع: سعدي أبو حبيب ٢/ ٨١٧

(٢) موسوعة الإجماع ٢/ ٨١٧.

(٣) صحيح البخاري — كتاب الجهاد — باب: مداواة النساء الجرحى في الغزو — برقم

والحديث واضح الدلالة على ما ذكرنا، وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، والإقرار أحد وجوه السنة.

٢- ما روي عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بأمر سَلِيم ونسوة من الأنصار معه إذا غزا فيسقين الماء ويداوين الجرحى" (١).

ومن خلال الحديثين نجد أن النساء كن يلمسن أعضاء الجرحى والقتلى من غير تكير.

يقول ابن حجر: وفيه جواز معالجة المرأة الأجنبية الرجل الأجنبي للضرورة (٢).

وإذا كانت مداواة ضرورة، والضرورات تبيح المحظورات، إلا أن هذه الضرورة تقدر بقدرها، بمعنى أنه لا يجوز للطبيب مثلاً أن يمس إلا العضو المريض فقط، وكذلك الحال بالنسبة للطبيبة وهكذا.

المسألة الثالثة

هل ينتقض الوضوء بمس الشعر

لمس الرجل شعر المرأة غير الأجنبية، ولمس المرأة شعر الرجل غير الأجنبي لا ينتقض الوضوء، لأن الوضوء لا يقصد للشهوة غالباً، وهذا ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة في رواية، والصحيح في مذهب الشافعية (٣).

(١) صحيح مسلم - كتاب الجهاد - باب: غزو النساء مع الرجال - برقم ١٨١٠.

(٢) فتح الباري ٦ / ٨١.

(٣) فتح القدير ١ / ٥٦، المجموع ٢ / ٢٧، المغني ١ / ٨٨.

وذهب المالكية والحنابلة: إلى أن لمس الشعر إذا كان بشهوة فإنه ينقض الوضوء، لوجود الشهوة الداعية إلى خروج المذي. وقد وجد ذلك^(١).

والراجح: أرى أن الراجح في هذه المسألة: أنه إذا كان لمس شعر المرأة متلذذ وشهوة فإنه ينقض الوضوء، لأن الشعر من دواعي الشهوة فهو من زينة المرأة. أما إذا كان بغير تلذذ وشهوة فلا ينقضه.

(١) الشرح الصغير ١/ ٥٦، حاشية الدسوقي ١/ ١٢٠، المغني ١/ ١٨٨.

المبحث الثالث

إنبات الشعر وأثره في إثبات البلوغ

يقصد بالإنبات هنا: ظهور الشعر الخشن حول ذكر الرجل أو فرج المرأة الذي استحق أخذه بالخلق.

هل الإنبات من علامات البلوغ ؟

اختلف الفقهاء في اعتبار إنبات الشعر علامة على البلوغ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يعتبر إنبات شعر العانة من علامات البلوغ مطلقاً، أي في كل ما يتعلق بحق الله وحق العبد.

وهذا قول أبي يوسف من الحنفية ^(١)، والمالكية في المشهور عندهم لكن علماء المالكية لا يقيمون بعض الحقوق كالحدود على من لم يثبت بلوغه بغير الإنبات لأن الشبهة تمنع من وقوع الحد ^(٢)، وهو قول الحنابلة في الراجح عندهم ^(٣).

دليلهم: استدلل أصحاب هذا القول بما يلي:

١- ما روي أنه لما حكم النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ - رضي الله عنه - في بني قريظة، فحكم بقتل مقاتلتهم، وسبى ذراريهم، وأمر أن يكشف عن مؤترزهم، فمن أنبت فهو من المقاتلة، ومن لم ينبت

(١) حاشية ابن عابدين ٩٧/٥.

(٢) حاشية الدسوقي ٢٩٢/٣.

(٣) المغني ٥١٣/٤.

فهو من الذرية، بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: " لقد حكمت فيهم بحكم الله " ^(١).

٢- ما روي عن عطية القرظي قال: " كنت في سبي بني قريظة، فكانوا ينظرون من أنبت الشعر قتل، ومن لم ينبت لم يقتل، فكشفوا عانتي فوجدوها لم تنبت فجعلوني في السبي " ^(٢).

٣- ما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه كتب إلى عامله: " أن لا يقتل إلا من جرت عليه المواسي، ولا يأخذ الجزية إلا ممن جرت عليه المواسي " ^(٣).

٤- روي أنه أتى عثمان - رضي الله عنه - بغلام قد سرق فقال: " انظروا إلى مؤثره " فنظروا فلم يجدوه أنبت، فلم يقطع ^(٤).

وجه الاستدلال بهذه الأحاديث: تدل الأحاديث السابقة على إنبات شعر اللحية علامة من علامات إثبات البلوغ، حيث رتب الحكم عليها في الحدود وغيرها، فيكون الإنبات من علامات إثبات البلوغ مطلقاً في الأحكام.

يقول الترمذي: " والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، أنهم يرون

^(١) صحيح البخاري - كتاب الجهاد والسير - برقم ٢٨٧٨، صحيح مسلم - كتاب الجهاد والسير - برقم ١٧٦٨، واللفظ له.

^(٢) سنن الترمذي - باب ما جاء في النزول على الحكم - برقم ١٥١٠ وقال: حديث حسن صحيح، سنن أبي داود - كتاب الحدود - برقم ٤٤٠٤ - سنن ابن ماجه - برقم ٢٥٤١، سنن الدارمي في السير - برقم ٢٤٦٤.

^(٣) مصنف عبد الرزاق ٨٥ / ٦ - السنن الكبرى: للبيهقي ٩ / ١٩٥.

^(٤) مصنف عبد الرزاق ٧ / ٣٣٨.

الإنبات بلوغاً إن لم يعرف اختلافه ولا سنه " (١).

القول الثاني: إن إنبات شعر العانة ليس بعلامة على البلوغ مطلقاً، لا في حق الله ولا في حق العبد.

وهو قول الحنفية (٢)، ورواية عن مالك (٣)، ورواية عن أحمد (٤).

ودليلهم: إن البلوغ يثبت بعلامات قوية وأمارات ظاهرة كالاختلام وبروز ثدي المرأة بخلاف إنبات شعر العانة، فقد ينبت الشعر للصغير والصغيرة نظراً لعوامل البيئة، فلا يرتب عليه حكم شرعي بمقتضاه ينتقل الصبي من طور إلى طور، فلوجود الشبهة قلنا بعدم جواز إنبات الشعر علامة على إثبات البلوغ مطلقاً (٥).

مناقشة هذا الدليل: يناقش هذا الدليل بأنه مصادم بالأدلة الصحيحة، وهي الأحاديث والآثار التي تجعل إنبات الشعر علامة من علامات إثبات البلوغ، وقد تعرضنا لهذا عند ذكر أدلة القول الأول (٦).

القول الثالث: إن الإنبات علامة على البلوغ في حق العبد فقط بخلاف حق الله فإنه ليس بعلامة.

(١) سنن الترمذي ٥ / ٣١١.

(٢) حاشية ابن عابدين ٥ / ٩٧.

(٣) حاشية السنوقي ٣ / ٢٩٣.

(٤) الإنصاف: للمرداوي ٥ / ٣٢٠.

(٥) المراجع السابقة.

(٦) المغني ٤ / ٥١٤.

وهو قول ابن رشد من المالكية ^(١).

وحجته في ذلك: الحديث الوارد في شأن بني قريظة — وقد
نكرناه — ولكنه قصر دلالاته على الأمور المتعلقة بحقوق العباد
فقط ^(٢).

ويناقش ذلك: بأنه قد وردت آثار أخرى تدل على أن الإنابات
علامة على البلوغ في حقوق الله أيضاً، وقد فعل ذلك عمر وعثمان —
رضي الله عنهما، في الغلام الذي سرق.

القول الراجح: نرى ترجيح القول الأول القائل بأن إنابات شعر
العانة من علامات البلوغ، وإنه تثبت به الحقوق سواء كانت
حقوقاً لله أم حقوقاً للعباد، لقوة أدلتهم حيث وردت النصوص الدالة على
ذلك.

^(١) حاشية الدسوقي ٢٩٣/٣.

^(٢) المرجع السابق.

الخاتمة

بعد هذا السبّح في " شعر الإنسان " وما يتعلّق به من آداب وأحكام، انتهى إلى بيان أهم النتائج التي وصلت إليها، وهي:

١- الشمول والتكامل لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث إنّ الشعر عضو من أعضاء الإنسان، تناول الشرع كل الأحكام التي تتعلّق به في أدق تفاصيلها.

٢- شعر الإنسان طاهر، المتصلّ منه والمنفصل، وسواء كان الإنسان حياً أم ميتاً.

٣- حرص الإسلام على العناية بالشعر، فأباح تربيته ودهنه وتطيبه، واكتحال العينين.

٤- النهي عن حلق بعض شعر الرأس دون البعض الآخر، فأما أن يحلقه كله أو يتركه كله، ويحرم على المرأة إزالة شعر رأسها إلا لضرورة، أما تقصيره وقصه لأجل الزينة فجائز، وأن يكون ذلك بإذن الزوج، وأن لا يكون فيه تشبه بالرجال.

٥- يستحب حلق شعر المولود في يوم سابعه، والتصدق بوزنه ذهباً أو فضة، سواء كان ذكراً أم أنثى على الراجح.

٦- حرمة حلق اللحية عند الجمهور، وكراهة الأخذ منها إذا كانت دون القبضة.

٧- أن السنة في الشارب الحلق أو التقصير، وكذلك العانة لا بد من حلقها، وأن لا يتركها أكثر من أربعين يوماً.

- ٨- يكره نتف الشيب من الرأس واللحية.
 - ٩- لا يجوز نتف الحاجبين، ولا الوجه.
 - ١٠- للمرأة نتف الشعر الذي في وجهها عدا الحاجبين إذا أذن لها الزوج، أما غير المتزوجة فلا يجوز لها ذلك على الراجح من أقوال الفقهاء.
 - ١١- يحرم وصل الشعر بشعر آدمي، سواء كان الشعر من الواصل نفسه أو من غيره، لذلك لا يجوز الوصل بالشعر النجس من غير الآدمي.
 - ١٢- يجوز وصل الشعر بالخياط الملونة مما لا يشبه الشعر.
 - ١٣- للمرأة استعمال الباروكة المصنوعة من شعر صناعي لزوجها بإذنه.
 - ١٤- يجوز غرس الشعر عند الضرورة أو الحاجة، أما إذا انتفت الضرورة فيبقى الأمر على الحرمة.
 - ١٥- يستحب الاختضاب (الصبغ) بغير السواد مطلقاً، امتثالاً لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم، أما الاختضاب بالسواد لغير الحرب فيحرم عند الشافعية.
- هذا، وفي الكتاب فوائد كثيرة لم أتعرض لذكرها هنا، فيرجع إليها في مظانها.

وصلى اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ثبت المصادر والمراجع

- ١- الإبداع في مضار الابتداع: للشيخ علي محفوظ - مطبعة المنار - مصر - ط أولى ١٩٣٠م.
- ٢- الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين السيوطي - تحقيق/ محمد أبو الفضل - نشر مكتبة التراث القاهرة.
- ٣- الإجماع: للإمام ابن المنذر - تحقيق/ فؤاد عبد المنعم أحمد - طبع رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر - طبعة ثانية ١٩٨٧م
- ٤- أحكام جراحة التجميل في الفقه الإسلامي: د/ محمد عثمان شبير - مكتبة الفلاح - الكويت - طبعة أولى ١٩٨٩م.
- ٥- أحكام النساء: للإمام ابن الجوزي - تحقيق د/ علي محمد الأحمد - المكتبة العصرية - بيروت - طبعة أولى ١٩٨١م.
- ٦- إحياء علوم الدين: للإمام الغزالي - دار الكتب العلمية - بيروت - طبعة أولى ١٤٠٦م.
- ٧- الاختيار لتعليل المختار: للإمام الموصلي - تعليق الشيخ/ محمود أبو دقيقة - دار الكتب - بيروت.
- ٨ - الآداب الشرعية والمنح المرعية: لابن مفلح - مطبعة المنار - مصر - ط أولى ١٩٣٠م.
- ٩- أدلة تحريم حلق اللحية: أ/ محمد بن أحمد بن إسماعيل - دار الصفوة - القاهرة ت طبعة رابعة ١٤٠٩هـ .

١٠- إرشاد الفحول: للإمام محمد بن علي الشوكاني - مؤسسة الكتب الثقافية - ط سابعة ١٩٩٥م.

١١- أساس البلاغة: للزمخشري - دار المعرفة - بيروت - ط أولى ١٩٧٩م.

١٢م - أسنى المطالب شرح روض الطالب: للشيخ/ زكريا الأنصاري - المطبعة الميمنية ط أولى.

١٢- الإعلام: لإخبر الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت لبنان -

١٢م - اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: لشيخ الإسلام ابن تيمية - مطابع المجد.

١٣- الإقناع: للشربيني - دار الفكر - بيروت ١٤١٥هـ.

١٤- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: للإمام المرداوي - تحقيق/ محمد حامد الفقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت -

طبعة ثانية ١٤٠٦هـ.

١٥- البحر الرائق: شرح كنز الدقائق: لابن نجيم الحنفي - دار المعرفة - بيروت.

١٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: للإمام الكاساني - دار الكتاب العربي - بيروت.

١٧- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لابن رشد الحفيد - دار المعرفة - بيروت.

١٨- البداية في شرح الهداية: للإمام العيني - دار الفكر - طبعة أولى ١٤٠٠هـ.

- ١٩- البيان شرح المذهب: للإمام العمراني اليمني - تحقيق قاسم محمد اليمني - طبعة دار المنهاج - طبعة أولى ١٤٢١هـ .
- ٢٠- التاج والإكليل: للموافق - دار الفكر ط ثالثة مطبوع مع مواهب الجليل.
- ٢١- تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي - المطبعة الخيرية - مصر ١٣٠٦هـ .
- ٢٢- التبيان في أقسام القرآن: لابن القيم - تحقيق/ عصام فارس، ومحمود الزغلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - طبعة أولى ١٤١٤هـ .
- ٢٣- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: للإمام الزيلعي - دار الكتاب الإسلامي - ط ثانية.
- ٢٤- تحفة الأحوزي بشرح سنن الترمذي: للمباركفوري - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٥- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج: للإمام ابن الملقن - تحقيق/ عبد الله محمود عمر - دار الكتب العلمية - طبعة أولى ١٤٢١هـ .
- ٢٦- تفسير القرآن العظيم: للإمام ابن كثير - دار الفكر - بيروت - طبعة أولى ١٤٢٠هـ .
- ٢٧- التلخيص الحبير: لابن حجر العسقلاني - تحقيق/ عبد الله هاشم اليماني المدني - المدينة المنورة ١٣٨٤هـ .
- ٢٨- التمهيد: لابن عبد البر القرطبي - طبع وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية - الرباط - طبعة ثالثة ١٩٧٩م.

٢٩- التهذيب في فقه الإمام الشافعي: للإمام الفراء - تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد عوض - دار الكتب العلمية - طبعة أولى ١٤١٨هـ .

٣٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لابن جرير الطبري - در الفكر - بيروت طبعة أولى ١٤٢٠هـ .

٣١- الجامع لأحكام القرآن: للإمام القرطبي - دار الكتب المصرية - طبعة ثانية ١٩٦٠م .

٣٢- جواهر الإكليل: للآبي الأزهرى - دار الفكر - بيروت .

٣٣- حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار) للإمام محمد أمين الشهير بابن عابدين - دار الفكر - طبعة ثانية ١٣٨٦هـ .

٣٤- حاشية البيجرمي على الخطيب: للشيخ البيجرمي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

٣٥- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: للشيخ محمد بن عرفة الدسوقي، والشرح الكبير للشيخ أحمد الدردير - دار الفكر - بيروت .

٣٦- حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمثن خليل: مطبعة عيسى الحلبي .

٣٧- حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: مكتبة مصطفى الحلبي - مصر ١٣١٨هـ .

٣٨- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: للشيخ علي الصعدي العدوي الماكي - دار الفكر - بيروت .

- ٣٩- حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين - نشر دار إحياء الكتب العربية - ط ثانية ١٤٢٤هـ .
- ٤٠- حجة الله البالغة: للإمام الدهلوي - دار المعرفة - بيروت - طبعة أولى ١٩٦٠م.
- ٤١- الحظر والإباحة: للنحلاوي - تحقيق/ محمد سعيد البرهاني - المطبعة العلمية - دمشق - ط الثالثة ١٩٨٧م.
- ٤٢- الحلال والحرام في الإسلام: د/ يوسف القرضاوي - مكتبة وهبه - طبعة أولى.
- ٤٣- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: للإمام القفال - تحقيق د/ ياسين أحمد إبراهيم - مؤسسة الرسالة - بيروت، ودار الأرقم - عمان - ط أولى ١٤٠٠هـ .
- ٤٤- حواشي الشرواني على تحفة المحتاج - نشر دار صادر، ودار الفكر - بيروت.
- ٤٥- الذخيرة: للإمام القرافي - دار الغرب الإسلامي - طبعة أولى
- ٤٦- روضة الطالبين وعمدة المفتين: لأبي زكريا، يحيى بن شرف النووي - المكتب الإسلامي - طبعة ثانية ١٤٠٥هـ .
- ٤٧- زاد المحتاج بشرح المنهاج: للإمام الكوهجي - تحقيق/ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري - نشر/ المكتبة العصرية - بيروت ١٤٠٩هـ .
- ٤٨- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: لمحمد بن أحمد بن الأزهر

- الزاهري - تحقيق/ محمد الألفي - نشر وزارة الأوقاف الكويتية -
طبعة أولى ١٣٩٩هـ ..
- ٤٩- سبل السلام شرح بلوغ المرام: للإمام الصنعاني - دار الكتاب
العربي ١٤٠٦هـ .
- ٥٠- السراج الوهاج: شرح العلامة محمد الزهري الغمراوي على متن
المنهاج للنووي - دار المعرفة - بيروت.
- ٥١- سنن ابن ماجه: تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي - نشر، دار الحديث
- القاهرة - طبعة أولى ١٤١٩هـ .
- ٥٢- سنن أبي داود: للإمام أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني -
دار الفكر - لبنان - طبعة أولى ١٤١٨هـ .
- ٥٣- سنن البيهقي (السنن الكبرى) لأحمد بن الحسين البيهقي - مكتبة
الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤هـ .
- ٥٤- سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي - تحقيق/ أحمد
شاکر - الناشر - دار إحياء التراث - بيروت.
- ٥٥- سنن الدار قطني: لعلي بن عمر الدار قطني - عالم الكتب -
بيروت.
- ٥٦- سنن الدارمي: تحقيق فواز زمرلي، أو خالد العلمي - دار الكتاب
العربي - بيروت.
- ٥٧- سنن النسائي: لأحمد بن شعيب النسائي - نشر، دار الكتب العلمية
- بيروت - طبعة أولى ١٤١١هـ .

٥٨- الشرح الصغير على أقرب المسالك: للشيخ الدردير - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة - طبعة أولى ١٩٧٧م.

٥٩- شرح العلامة زروق على متن الرسالة - دار الفكر - طبعة ثانية ١٤٠٢هـ.

٦٠- شرح معاني الآثار: للإمام الطحاوي - تحقيق/ محمد زهري النجار - دار الكتب العلمية - بيروت - طبعة ثانية ١٤٠٧هـ.

٦١- شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل: لمحمد عيش - دار صادر - بيروت.

٦٢- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): لإسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق/ أحمد عبد الغفور - دار العلم للملايين - بيروت - طبعة ثانية ١٣٩٩هـ.

٦٣- صحيح ابن حبان: لمحمد بن حبان، أبو خاتم التميمي البستي - تحقيق/ شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت - طبعة ثانية ١٤١٤هـ.

٦٤- صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - تحقيق/ مصطفى البغا - دار ابن كثير - دمشق، بيروت - طبعة ثالثة ١٤٠٧هـ.

٦٥- صحيح مسلم: للإمام محمد بن مسلم - تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث - طبعة أولى ١٣٧٥هـ.

٦٦- عمدة القارئ شرح فضيح البخاري: للإمام العيني - مطبعة الحلبي ط أولى ١٩٧٢م.

- ٦٧- العناية شرح الهداية: للإمام البابرتي - المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
- ٦٨- عون المعبود شرح سنن أبي داود: لمحمد شمس الحق العظيم آبادي - دار الفكر - طبعة ثالثة ١٣٩٩هـ .
- ٦٩- الفتاوى الهندية المسماة (الفتاوى العالمكيرية): الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند - طبع المكتب الإسلامي - بيروت - ط ثانية ١٩٧٢م.
- ٧٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للإمام أحمد بن حجر العسقلاني - دار المعرفة - بيروت.
- ٧١- فتح القدير شرح الهداية: للكمال بن الهمام - المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
- ٧٢- الفروع: لابن مفلح الحنبلي - دار الكتب العلمية - بيروت ط أولى ١٤١٨هـ .
- ٧٣- الفواكه الدواني: لأحمد بن غنيم النفراوي المالكي - دار الفكر - ١٤١٥هـ .
- ٧٤- القاموس المحيط: للفيروز آبادي - طبعة ١٤١٥هـ .
- ٧٥- القوانين الفقهية: لابن جزي المالكي - دار الكتاب العربي - ط ثانية ١٤٠٩هـ .
- ٧٦- الكافي: لابن قدامة المقدسي: تحقيق/ عبد الله التركي - دار هجر - مصر ١٤١٧هـ .

- ٧٧- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: لابن أبي شيبة - تحقيق عامر الأعظمي - الدار السلفية الهند.
- ٧٨- كشف القناع عن متن الإقناع: للإمام منصور بن يونس البهوتي - تحقيق/ هلال مصيلحي - دار الفكر - ط ثانية ١٤٠٢هـ .
- ٧٩- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار: لأبي بكر، محمد الحسيني الحصني الشافعي - تحقيق/ عبد المجيد طعمة - دار المعرفة - ط أولى ١٤٢١هـ .
- ٨٠- لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور - دار صادر - بيروت - ط أولى.
- ٨١- المبدع في شرح المقنع: لابن مفلح - المكتب الإسلامي - دمشق ط أولى ١٩٧٤م.
- ٨٢- المبسوط: لشمس الأئمة السرخسي - دار الكتب العلمية - ط أولى ١٤١٤هـ .
- ٨٣- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: لدآماد أفندي - دار إحياء التراث العربي.
- ٨٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيتمي - دار الكتاب العربي - ط أولى ١٤٠٧هـ .
- ٨٥- المجموع شرح المذهب: للإمام النووي - دار الفكر - بيروت ١٩٩٧م.

- ٨٦- المحلي: لابن حزم الظاهري - دار الاتحاد العربي - ط أولى ١٣٨٩هـ .
- ٨٧- مختار الصحاح: لأبي بكر الرازي - دار القلم - بيروت - لبنان.
- ٨٨- المدونة الكبرى: للإمام مالك بن أنس - دار صادر بيروت - ط أولى.
- ٨٩- مراتب الإجماع: لابن حزم الظاهري - تحقيق/ حسن أحمد إسبر - نشر دار ابن حزم - بيروت - ط أولى ١٤١٩هـ .
- ٩٠- المستدرك على الصحيحين: للحاكم النيسابوري - دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٩١- مسند الإمام أحمد بن حنبل: تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف/ عبد الله التركي - مؤسسة الرسالة - بيروت ط أولى ١٤١٩هـ .
- ٩٢- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: للبوصيري - دار الكتب العربية - بيروت ١٤٠٣هـ .
- ٩٣- المصباح المنير: لأحمد بن محمد بن علي الفيومي - نشر المكتبة العلمية - بيروت.
- ٩٤- المصنف: لعبد الرزاق الصنعاني - تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي - طبع المكتب الإسلامي - بيروت - طبعة ثانية ١٤٠٣هـ .
- ٩٥- مطالب أولى النهي في شرح غاية المنتهى: لمصطفى الرحيباني - منشورات المكتب الإسلامي - دمشق.

- ٩٦- المعجم الأوسط: للطبراني - تحقيق د/ محمود الطحان - مكتب المعارف - الرياض ١٤٠٥هـ .
- ٩٧- المعجم الكبير: للطبراني - تحقيق/ حمدي السلفي - مكتبة العلوم والحكم - الموصل ط ثانية ١٤٠٤هـ .
- ٩٨- مغني المحتاج: للخطيب الشربيني - مطبعة مصطفى الحلبي - ١٣٧٧هـ .
- ٩٩- المغني: لابن قدامة المقدسي - دار الكتاب العربي ١٤٠٣هـ .
- ١٠٠- منهاج الطالبين: للإمام النووي - تحقيق/ أحمد الحداد - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط أولى ١٩٨٢م .
- ١٠١- مواهب الجليل شرح مختصر خليل: للحطاب - دار الفكر - ط ثالثة ١٤١٢هـ .
- ١٠٢- الموسوعة الطبية المصورة: تأليف مجموعة من أشهر أساتذة الطب - توزيع الشركة الشرقية للمطبوعات .
- ١٠٣- الموطأ: للإمام مالك بن أنس - ترقيم/ محمد فؤاد عبد الباقي مطبعة عيسى الحلبي .
- ١٠٤- الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء: د/ محمد علي البار - دار القلم - دمشق .
- ١٠٥- نصب الراية لأحاديث الهداية: للزيلعي - طبع دار الحديث - القاهرة .
- ١٠٦- نهاية المحتاج شرح المنهاج: للإمام الرملي - دار الفكر - بيروت ١٤٢٣هـ .

١٠٧- الهداية شرح بداية المبدي: للإمام المرغيناني - نشر المكتبة الإسلامية.

١٠٨- الوجيز في فقه الشافعي: لأبي حامد الغزالي - تحقيق/ علي عوض، وعادل عبد الموجود - دار الأرقم - بيروت - ط أولى ١٤١٨هـ .